

ملخص بحث : آراء فقهية شاعت مع أن أصحابها رجعوا عنها

المفتاحية : آراء - شاعت - رجعوا

رابط البحث :

<https://www.iasj.net/iasj?func=article&ald=79065>

كثيراً ما تصدر آراء عن علماء مجتهدين ، سواء كانوا من الصحابة ، أم ممن أتى بعدهم من علماء التابعين ، وأئمة المذاهب الفقهية المعروفة ، وإلى عصرنا الحاضر، ثم يتراجع قائلوها عما قالوه وأفتوا به ؛ لدليل استجد لديهم ، لم يكونوا قبل ذلك قد عرفوه ولم يصلهم ، أو لتغير ظروف تؤدي إلى وجوب تغيير ما قالوه ، كاختلاف حال السائل ، أو اختلاف ظروف الزمان أو المكان ، ثم ينص الفقيه على رجوعه عما قال مسبقاً ، لكن لسبب ما ، يعرف رجوعه أو لا يُعرف ، فيبقى قوله الأول متداولاً مشهوراً بين الناس ، ومعمولاً به في الفتوى والقضاء ، وعندما يُسأل المفتي أو القاضي عن ذلك الرأي تراه يبقى قائلاً أو عاملاً به ، ولا يلقي بالاً لرواية رجوع صاحب الرأي عن رأيه ، بحجة أن ذلك القول ، قول صدر من فقيه يجوز تقليده ، وقد يصف ذلك الفقيه بأن لديه قولين في المسألة ، وأنا أقول بأحدهما ، وربما يحصل التقليد لجهل المقلد برجوع من قلده عن رأيه ، لا سيما إذا لم يبق أحد غير ذلك الفقيه قائلاً به ، فيشيع في الإسلام رأي كان الأولى إهماله وعدم المبالاة به ، بل ربما كان إهماله واجباً لمصادمته النصوص الصحيحة ، والحكم الصحيح اللائق بشرع الله تبارك وتعالى ، كل ما في الأمر : أن المفتي حين أفتى به ، لم يكلف نفسه عناء البحث والتثبت ، وإنما نقل عن من قبله من غير تأكيد فيتناقل المفتون ذلك القول جيلاً بعد جيل ، ويثبت في الحكم الشرعي ما ليس منه في كثير من الأحيان من أجل ذلك جاء هذا الجهد المتواضع مني ، ليس لحصر كل تلك الآراء التي رجع عنها أصحابها ، فذلك أمر لا يكفيه بحث مختصر في مثل هذا المؤتمر ، ولكن أردت بيان الحكم المترتب شرعاً على رجوع الفقيه عن رأيه ، وحكم الأخذ بذلك الرأي والعمل به ، ومن ثم الإشارة إلى نماذج من تلك الآراء المشتهرة لتحريك الهمم في البحث عن الرأي قبل اختياره للفتوى والله الموفق للصواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء فقهية شاعت مع أن أصحابها رجعوا عنها

الأستاذ المساعد الدكتور : عبد الرحمن حمدي شافي

العبيدي

جامعة الأنبار - كلية العلوم الإسلامية الرمادي

٢٠١١ -- ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه . وبعد :

فكثيراً ما تصدر آراء عن علماء مجتهدين ، سواء كانوا من الصحابة ، أم ممن أتى بعدهم من علماء التابعين ، وأئمة المذاهب الفقهية المعروفة ، وإلى عصرنا الحاضر، ثم يتراجع قائلوها عما قالوه وأفتوا به ؛ لدليل استجد لديهم ، لم يكونوا قبل ذلك قد عرفوه ولم يصلهم ، أو لتغير ظروف تؤدي إلى وجوب تغيير ما قالوه ، كاختلاف حال السائل ، أو اختلاف ظروف الزمان أو المكان ، ثم ينص الفقيه على رجوعه عما قال مسبقاً ، لكن لسبب ما ، يعرف رجوعه أو لا يُعرف ، فيبقى قوله الأول متداولاً مشهوراً بين الناس ، ومعمولاً به في الفتوى والقضاء ، وعندما يُسأل المفتي أو القاضي عن ذلك الرأي تراه يبقى قائلاً أو عاملاً به ، ولا يلقي بالاً لرواية رجوع صاحب الرأي عن رأيه ، بحجة أن ذلك القول ، قول صدر من فقيه يجوز تقليده ، وقد يصف ذلك الفقيه بأن لديه قولين في المسألة ، وأنا أقول بأحدهما ، وربما يحصل التقليد لجهل المقلد برجوع من قلده عن رأيه ، لا سيما إذا لم يبق أحد غير ذلك الفقيه قائلاً به ، فيشيع في الإسلام رأي كان الأولى إهماله وعدم المبالاة به ، بل ربما كان إهماله واجباً لمصادمته النصوص الصحيحة ، والحكم الصحيح اللائق بشرع الله تبارك وتعالى ، كل ما في الأمر : أن المفتي حين أفتى به ، لم يكلف نفسه عناء البحث والتثبت ، وإنما نقل عن قبله من غير تأكد فيتناقل المفتون ذلك القول جيلاً بعد جيل ، ويثبت في الحكم الشرعي ما ليس منه في كثير من الأحيان من أجل ذلك جاء هذا الجهد المتواضع مني ، ليس لحصر كل تلك الآراء التي رجع عنها أصحابها ، فذلك أمر لا يكفيه بحث مختصر في مثل هذا المؤتمر ، ولكن أردت بيان الحكم المترتب شرعاً على رجوع الفقيه عن رأيه ، وحكم الأخذ بذلك الرأي والعمل به ، ومن ثم الإشارة إلى نماذج من تلك الآراء المشتهرة لتحريك الهمم في البحث عن الرأي قبل اختياره للفتوى والله الموفق للصواب .

وقد اقتضت خطة البحث أن يكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة .

ذكرت في المقدمة سبب اختياري الموضوع . وخصصت المبحث الأول لبيان حكم القول المرجوع عنه ، وجاء في مطلبين ، الأول منهما : في أسباب رجوع الفقيه وحكم الرجوع ، والمطلب الثاني : لبيان حكم العمل بالقول المرجوع عنه .

أما المبحث الثاني : فسررت فيه نماذج مما رجع عنه الفقهاء وأثر رجوعهم عن تلك الأقوال . ثم ذكرت في الخاتمة أهم نتائج البحث .

والله أسأل أن يتقبل ما كان من صواب في هذا البحث ، وأن يجعله نافعاً في مجاله ، وأن يتجاوز عما فيه من خلل أو تقصير ، إنه سميع مجيب .

المبحث الأول : حكم القول المرجوع عنه المطلب الأول : أسباب رجوع الفقيه وحكم الرجوع

عند مراجعة آراء الفقهاء في المسائل المختلفة ، تواجهنا حقيقة لا لبس فيها ولا ارتياب ، هي : أن معظم علماء الأمة الإسلامية قد تصدر منهم آراء في مسائل فقهية أو عقدية مختلفة ، مبنية على اجتهاد أو فهم خاص بذلك الفقيه ، لكنهم بعد فترة من الزمان قد تعرض لهم أسباب مقنعة ، وأدلة توجب عليهم الرجوع عما قالوه مسبقاً ، وتغيير فتاواهم ، سواء كان ذلك الرجوع بعد قليل من زمن الفتوى الأولى ، أو بعد مرور زمن طويل عليها .

وقد حفظت لنا المصادر الشرعية أمثلة كثيرة من ذلك ، وكان جزء منها في مسائل اعتقادية ، يتعلق بها الحكم بالإيمان والتكفير ، ولم تُستتكر مثل هذه الحوادث ، بل ربما كانت مؤشراً على إخلاص الفقيه ، ودقته ، وخشيته لله تبارك وتعالى من أن يبقى مصراً على الخطأ ، فهو مبلغٌ عن الله سبحانه ، يوصل ما يعتقد أنه شرع الله الذي لا يجمال فيه أحداً ولا يداريه . قال يحيى بن مخنف : (جاء رجل من أهل المشرق ، إلى أبي حنيفة بكتاب منه بمكة عاماً أول ، فعرضه عليه مما كان يسأل عنه فرجع عن ذلك كله ، فوضع الرجل التراب على رأسه ثم قال : يا معشر الناس أتيت هذا الرجل عاماً أولاً فأفتاني بهذا الكتاب ، فأهرقت به الدماء ، وأنكحت به الفروج ، ثم رجعت عنه العام ، ثم إن الرجل قال له : كيف هذا؟ قال : كان رأياً رأيته ، فرأيت العام غيره ، قال : فتأمني أن لا ترى من قابل شيئاً آخر ؟ قال : لا أدري كيف يكون ذلك (...)^١ ولذلك قال عبد الله بن عون وذكر أبا حنيفة : (ذاك صاحب ليل وعبادة . قال : فقال بعض جلسائه : إنه يقول اليوم قولاً ثم يرجع غداً . فقال ابن عون : فهذا دليل على الورع ، لا يرجع من قول إلى قول إلا صاحب دين ، ولولا ذلك لنصر خطأه ودافع عنه)^٢ . وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسألة التي سميت بعد ذلك بـ (الحمارية) قضاءً ثم قضى فيها بغير ذلك بعد سنة ، فقليل له في ذلك فقال : (ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضى)^٣ .

^١ تأويل مختلف الحديث ص ٥١ .

^٢ أخبار أبي حنيفة ص ٧٩ .

^٣ الفتاوى الهندية ٤٧٧/٦ .

وقد كتب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قائلاً له : (لا يمنحك قضاء قضيته بالأمس ، راجعت فيه نفسك ، وهديت فيه لرشدك ، أن تراجع الحق ، فإن الحق قديم ، وإن الحق لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل)^١ قال الذهبي : (رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي ... : لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد ، دعاني فأتيته ، فقال : اشهد عليّ أني لا أكفر أحداً من أهل القبلة ، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد ، وإنما هذا كله اختلاف العبارات . قلت : وبنحو هذا أدين ، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول : أنا لا أكفر أحداً من الأمة ، ويقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم)^٢ . فهما قد رجعا عن كل ما صدر منهما مما يدل على تكفير المخالف . والله تعالى أعلم .

وقال السيوطي عن آيات الصفات : (وذهبت طائفة من أهل السنة على أننا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى ، وهذا مذهب الخلف ، وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه ، فقال في الرسالة النظامية : الذي نرتضيه ديناً وندين الله به عقداً ، إتباع سلف الأمة ، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها)^٣ .

وفي النصوص السابقة ، ولاسيما في كلام عمر وأبي الحسن الأشعري وابن تيمية ما يوضح أن الدافع للرجوع عن القول الأول يجب أن يكون سبباً صحيحاً ، يحمل على ذلك الرجوع ، فإن عمر سمى المرجوع إليه (حقاً) . والحق أحق أن يُتبع .

ويشترط أن يكون الدليل الذي أدى إلى الرجوع دليلاً قطعياً ، أو أقوى من دليل القول الأول ، إذ الظن لا يقوى على نقض الظن ، والاجتهاد لا ينقض بمثله^٤ . ولذلك قيل : اليقين لا يزول بالشك . قال النووي وغيره : (الأشياء يُحكم ببقائها على أصولها ، حتى يُتيقن خلاف ذلك ، ولا يضر الشك الطارئ عليها)^٥ . فلا بد من تجدد دليل معتبر لدى المفتي ، حتى يعود عن قوله الأول .

^١ سنن البيهقي الكبرى ١١٩/١٠ برقم ٢٠١٥٩ قال ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير ١٩٦/٤ : (ساقه ابن حزم من طريقين وأعلمهما بالانقطاع ، لكن اختلاف المخرج فيهما مما يقوي أصل الرسالة ، لا سيما وفي بعض طرقه أن رواه أخرج الرسالة مكتوبة) .

^٢ سير أعلام النبلاء ٨٨/١٥ وينظر : السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٧/١٠ برقم ٢٠٦٨٨ .

^٣ الإتيان في علوم القرآن ١٤/٢ .

^٤ ينظر : البحر الرائق ١٠/٧ وحاشية قليوبي ١٣٠/٣ .

^٥ ينظر : شرح مسلم للنووي ٤٩/٤ وعمدة القاري ٢٥٣/٢ .

وقد رجع عمر رضي الله عن قوله : بأن الدية لا يرثها إلا العصابة الذين يعقلون عنه ، ولا شيء
لزوجة المقتول لما أخبره الضحاك بن سُفْيَانَ : (كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ
أُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الصَّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا فَرَجَعَ عُمَرُ)^١ .

وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول : من أدركه الفجر جنباً فلا يصم ، ثم ذكر أنه حين بلغه
قول عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصبح
جنباً ويتم صومه)^٢ رجع عن قوله ، مع أنه كان رواه عن الفضل عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، فلعل سبب رجوعه أنه علم أن ما رواه منسوخ ، وأنه كان في أول الأمر ، حين كان
الجماع محرماً في الليل بعد النوم ، كما كان الطعام والشراب محرماً ثم نسخ ذلك ، ولم يعلمه
أبو هريرة ، فكان يفتي بما علمه حتى بلغه الناسخ فرجع إليه . قال ابن المنذر : هذا أحسن ما
سمعت فيه .^٣

وعن ابن مسعود : (أن رجلاً من بني كَمَخ ، من فزارة ، تزوج امرأة ، فرأى أمها فأعجبته ،
فأسفتى ابن مسعود فأمره أن يفارقها ثم يتزوج أمها ، فتزوجها وولدت له أولاداً ، ثم أتى ابن
مسعود المدينة فسأل عن ذلك ، فأخبر أنها لا تحل له ، فلما رجع إلى الكوفة قال للرجل : إنها
عليك حرام ففارقها^٤ .

وأن لا يحمله على الرجوع هوى أو ميل في نفسه ، أو عداوة لشخص ، فيغير أقواله لأجله .
ألهم إلا من باب (أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم) . قال الشافعي : (وَسَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ
يَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَيَقُولُ يُنَجِّأَنِي لِلرَّجُلِ ذِي الْهَيْئَةِ عَنْ عَثْرَتِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا ... وقال : وذوو
الْهَيْئَاتِ الَّذِينَ يُقَالُونَ عَثْرَاتِهِمْ ، هُمُ الَّذِينَ لَيْسُوا يُعْرَفُونَ بِالشَّرِّ ، فَيَزِلُّ أَحَدُهُمُ الرِّزْلَةَ . وقال
الْمَاوَرِدِيُّ فِي عَثْرَاتِهِمْ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا الصَّغَائِرُ ، وَالثَّانِي أَوَّلُ مَعْصِيَةٍ زَلَّ فِيهَا مُطِيعٌ^٥ .
فإن كان كذلك فإن له حكماً يختلف عن الجناة غيره ، فيفتيه الفقيه بحكم ، ويفتي غيره بغيره ،
وهذا ليس من باب الهوى والأغراض الشخصية .

وربما كان تغير الزمان والظروف أيضاً ، دافعاً مهماً لتغيير الآراء ، كما حصل للإمام الشافعي
، حين غير مذهبه القديم في العراق ، بعد استقراره في مصر بمذهب جديد .

^١ سنن أبي داود ٣/ ١٢٩ برقم ٢٩٢٧ .

^٢ الحديث رواه البخاري ٢٧٩/٢ برقم ١٨٢٥ .

^٣ شرح النووي على صحيح مسلم ٧/ ٢٢٠ .

^٤ تفسير ابن كثير ١/ ٤٧١ .

^٥ ذكر ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/ ٨٠ الحديث من طرق مختلفة ضعيفة .

وهنا إذا ما توفرت الأسباب الصحيحة الداعية لتغيير الفتوى ، فهل على المفتي الرجوع عما أفتى به أولاً أم لا ؟ وما ذا يجب على المستفتي حينها ؟

كلام عمر رضي الله عنه ، الذي وجهه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، واضح الدلالة على وجوب رجوع المفتي عن قوله السابق ، فقد سمى البقاء على الرأي الأول تمادياً في الباطل.

بل يجب على المفتي إذا أفتى أحدهم بما بان له فيما بعد أنه خطأ ، أن يعلمه برجوعه قبل العمل ، وكذا بعد العمل حيث يجب النقض . قال ابن الصلاح : (ولقد أحسن الحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب أبي حنيفة ، فيما بلغنا عنه ، أنه استفتي في مسألة فأخطأ فيها ولم يعرف الذي أفتاه ، فاكترى منادياً فنأدى : أن الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة فأخطأ ، فمن كان أفتاه الحسن بن زياد بشيء ، فليرجع إليه . فلبث أياماً لا يفتي حتى وجد صاحب الفتوى فأعلمه أنه أخطأ ، وأن الصواب كذا وكذا . والله أعلم ^١ .

قال ابن القيم : (أُخْتَلِفَ فِي ذَلِكَ ، فَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُهُ . فَإِنَّهُ عَمِلَ أَوَّلًا بِمَا يَسُوعُ لَهُ ، فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِطُلَانِهِ لَمْ يَكُنْ آثِمًا ، فَهُوَ فِي سَعَةٍ مِنْ اسْتِمْرَارِهِ ، وَقِيلَ : بَلْ يَلْزَمُهُ إِعْلَامُهُ ، لِأَنَّ مَا رَجَعَ عَنْهُ قَدْ اعْتَقَدَ بِطُلَانِهِ ، وَبَانَ لَهُ أَنَّ مَا أفتَاهُ بِهِ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ ... وقال القَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِفَايَتِهِ : مَنْ أفتَى بِالِاجْتِهَادِ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ ، لَمْ يَلْزَمُهُ إِعْلَامُ الْمُسْتَفْتَى بِذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ عَمِلَ بِهِ ، وَإِلَّا أَعْلَمَهُ . وَالصَّوَابُ النَّقْصِيلُ : فَإِنْ كَانَ الْمُفْتِي ظَهَرَ لَهُ الْخَطَأُ قَطْعًا ، لِكُونِهِ خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا ، أَوْ خَالَفَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ ، فَعَلَيْهِ إِعْلَامُ الْمُسْتَفْتَى ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ خَالَفَ مُجَرَّدَ مَذْهَبِهِ ، أَوْ نَصَ إِمَامِهِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِعْلَامُ الْمُسْتَفْتَى ، وَعَلَى هَذَا تَخْرُجُ قِصَّةُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِنَّهُ لَمَّا نَاطَرَ الصَّحَابَةَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ، بَيَّنُّوا لَهُ أَنَّ صَرِيحَ الْكِتَابِ يُحَرِّمُهَا ، لِكُونَ اللَّهِ تَعَالَى أَبْهَمَهَا ، فَقَالَ تَعَالَى : (وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ) وَظَنَّ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ قَوْلَهُ : (اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ) رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ^٢ ، فَبَيَّنُّوا لَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى أُمَّهَاتِ الرِّبَائِبِ خَاصَّةً ، فَعَرَفَ أَنَّهُ الْحَقُّ ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِجِلِّهَا خِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الرُّوَجَيْنِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا بِكُونِهِ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ قَوْلِ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو . وَاللَّهُ اعْلَمَ) ^٣ وما قاله ابن القيم له وجه قوي .

ويؤيده ما قاله سعيد بن المسيب لما كان يفتي بحل المطلقة ثلاثاً لزوجها الأول بالعقد على الثاني ، من دون اشتراط الوطء ، فلما ثبت لديه حديث عائشة رضي الله عنها (أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَّاقَهَا ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، فَجَاءَتْ النَّبِيَّ صَلَّى

^١ فتاوى ابن الصلاح ص ٤٦ .

^٢ يقصد بالأول : أم الزوجة وبالثاني الربيبة .

^٣ إعلام الموقعين ٢٢٤/٤ وينظر : المدخل إلى السنن الكبرى ص ٢٠٥ .

الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إنَّها كانت تحت رِفاعَةَ فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ ، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِرِ ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ ، وَأَخَذْتُ بِهُدْبَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا . قال : فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَاحِكًا فَقَالَ : لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفاعَةَ ؟ لَا ، حتى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ^١ . رجع عنه إلى قول الجمهور وقال بعدها : (لا يحل لأحد أن ينسبه إلي)^٢ وقال أيضاً : (فمن عمل به يسود وجهه ، ويبعد ، ومن أفتى به يعزّر ، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، فإنه مخالف للإجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به)^٣

لكن يعكّر عليه ما قاله الشافعي رحمه الله عن مجمل مذهبه القديم الذي رجع عنه : (ليس في حلٍّ من رواه عني)^٤ . فليس كل ما رجع عنه تبين له نص أو إجماع فيه كان قد خالفه بقوله الأول ، ومع ذلك منع رواية كل مذهبه القديم . لكن ورد عنه أيضاً إلزام أتباعه ترك كل رأي رآه مخالف للسنة الصحيحة ، ولم يحدد كونه في مذهبه القديم أو الجديد فقال : (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خِلَافَ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُولُوا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعُوا مَا قُلْتُمْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُلْتُ أَنَا قَوْلًا فَأَنَا رَاجِعٌ عَنِ قَوْلِي وَقَائِلٌ بِذَلِكَ الْحَدِيثِ . وَقَوْلُهُ : إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي الْحَائِطَ وَقَوْلُهُ : إِذَا رَوَيْتُ حَدِيثًا عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ أَذْهَبْ إِلَيْهِ فَأَعْلَمُوا أَنَّ عَقْلِي قَدْ ذَهَبَ . وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْمَعْنَى صَرِيحٌ فِي مَذْلُولِهِ وَأَنَّ مَذْهَبَهُ مَا نَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ ، لَا قَوْلٌ لَهُ غَيْرُهُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا خَالَفَ الْحَدِيثَ وَيُقَالُ : هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَحِلُّ الْإِفْتَاءُ بِمَا خَالَفَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَلَا الْحُكْمُ بِهِ ، صَرَّحَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أئِمَّةِ أَتْبَاعِهِ حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ لِلْقَارِي إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِ مَسْأَلَةً مِنْ كَلَامِهِ قَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِخِلَافِهَا اضْرِبْ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَتْ مَذْهَبَهُ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ قَطْعًا وَلَوْ لَمْ يُنْصَ عَلَيْهِ ، فَكَيْفَ إِذَا نَصَّ عَلَيْهِ وَأَبْدَى فِيهِ وَأَعَادَ وَصَرَّحَ فِيهِ بِالْأَفْظَ كُلِّهَا صَرِيحَةً فِي مَذْلُولِهَا)^٥

ويمكن قياس هذه المسألة على ما لو سها الإمام في عدد ما صلى من الركعات ، فسيح خلفه تقتان ينبهانه على خطئه ، فإن كان الإمام على يقين من صواب نفسه لم يجر له الرجوع إلى قولهما ، لكن لو غلب على ظنه صواب قولهما : فقد ذهب أبو حنيفة وأحمد إلى : أنه يلزمه

^١ صحيح البخاري ٥ / ٢٠١٤ برقم ٤٩٦٠ وصحيح مسلم ٢ / ١٠٥٦ برقم ١٤٣٣ واللفظ له .

^٢ حاشية قلوبني ٣ / ٢٤٧ .

^٣ ينظر : حاشية ابن عابدين ٣ / ٤١٠ ومجمع الأنهر ٢ / ٨٩ .

^٤ ينظر : حاشية الرملي الكبير بهامش أسنى المطالب ٤ / ٢٨٤ والبحر المحيط في أصول الفقه ٤ / ٥٨٤ .

^٥ إعلام الموقعين ٤ / ٢٣٣ .

الرجوع إلى قولهما ، بدليل حديث ذي اليمينين ^١ . فقد أخبره أبو بكر وعمر رضي الله عنهما مع الصحابة بصدق ذي اليمين حين أخبره بوقوع السهو منه صلى الله عليه وسلم ، فرجع إلى قولهما وأتم الصلاة .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة : يلزم الرجوع ، كالحاكم يحكم بالشاهدين ، ويترك يقين نفسه ^٢ . ووجه الشبه بين المسألتين : أن الفقيه لما ثبت لديه بالدليل خطأ قوله الأول ، لزمه الرجوع عنه ، وهذا الإمام لما أخبره ثقتان بخطئه ، ثبت لديه أنه مخطيء فيما صلى ، فلزمه الرجوع عن خطئه

وقد قال الخطيب البغدادي : إذا روى المحدث من حفظه ما ليس له به كتاب ، فخالفه فيه من هو أثبت أو أحفظ منه ، لزمه الرجوع إلى قوله ^٣ .

وقال المرادوي : (وأيضاً أطلق الصحابة كثيراً الخطأ في الاجتهاد ، وشاع ولم ينكر ، وأيضاً لو كان كل مجتهد مصيباً ، لاجتمع النقيضان ، للقطع بالحكم عند ظنه ، لعلمه بإصابته ، ودوام قطعة مشروط ببقاء ظنه ، لأنه لو تغير ظنه لزمه الرجوع إلى الثاني إجماعاً) ^٤ .

وكان أبو حنيفة يقول : الوقف غير لازم ، فيجوز بيع الموقوف بعد وقفه ^٥ ، وكان أبو يوسف يقول بذلك ، فلما بلغه حديث عمر رضي الله عنه ، لما أراد أن يتصدق بأرض له فيها نخل في خير قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمْرُهُ) ^٦ لما بلغه ذلك ، رجع أبو يوسف عن قول أبي حنيفة وقال : لو سمعه أبو حنيفة لقال به ^٧ .

ولما قال عبدالواحد بن زياد لزفر : (إنكم تقولون : تدرأ الحدود بالشبهات ، فجنتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها . المسلم يقتل بالكافر - قال : فاشهد على أبي رجعت عن هذا) ذكره أبو عبيد بسند صحيح عن زفر ^٨ .

ويقول الذهبي عن فتوى في أيمان الطلاق ، رجع عنها ابن تيمية : (وقد أفتى بالكفارة شيخنا ابن تيمية مدة أشهر ، ثم حرم الفتوى بها على نفسه ، من أجل تكلم الفقهاء في عرضه ، ثم منع

^١ ينظر الحديث في صحيح البخاري ٤١٢/١ برقم ١١٧٢ ومسلم ٤٠٣/١ برقم ٥٧٣ .
^٢ ينظر : تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٤٧٣/١ وعمدة القاري ١٤٠/٤ والإنصاف ١٢٥/٢ وآداب المشي إلى الصلاة ص ١٥ .
^٣ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٤٢/٢ .
^٤ التحبير شرح التحرير ٣٩٤٧/٨ .
^٥ المبسوط للسرخسي ٢٧/١٢ .
^٦ صحيح البخاري ١٠١٧/٣ برقم ٢٦١٣ .
^٧ ينظر : المبسوط للسرخسي ٢٨/١٢ وتفسير القرطبي ٣٣٩/٦ ونهاية المحتاج ٣٥٩/٥ وفتح المعين ١٥٨/٣ .
^٨ فتح الباري ٢٦٢/١٢ وينظر : المحلى ٣٢٠/١٠ وإيثار الإنصاف ص ٣٩٨ .

من الفتوى بها مطلقاً^١ . فجعل قوله الأول محرماً بعد أن رجع عنه . وسيأتي مزيد كلام على هذه المسألة .

وقال السبكي : يمتنع على الحاكم الرجوع عن حكمه بعلمه أو بينة . واستدرك صاحب نهاية المحتاج قائلاً : إن له الرجوع عن حكمه إن تخلف بعض شروط صحة الحكم ، كثبوت ملك العاقد أو ولايته ، فحينئذ جاز له بل لزمه الرجوع عن حكمه بها ، إن ثبت عنده ما يقتضي رجوعه عنه ، كعدم ثبوت ملك العاقد^٢ .

وقال الماوردي : (كالحاكم إذا اجتهد ثم بان له النص قبل تنفيذ الحكم)^٣

فاتضح لزوم الرجوع عن الخطأ إذا بان الصواب للمجتهد ، وأن على المجتهد إذا استطاع إخبار من استفاته ليعود عن ذلك الخطأ وجب عليه ذلك ، لكن بحسب قدرته .

المطلب الثاني : حكم عمل المستفتي والمقلد بالقول المرجوع عنه

مرّ بنا قول سعيد بن المسيب عن قوله الذي رجع عنه أن من يعمل به يسود وجهه ومن أفتى به يعزر وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ولا ينفذ قضاء القاضي به .

وقال ابن نجيم من الحنفية : (لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا رَجَعَ عَنِ قَوْلِهِ لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّوْشِيحِ)^٤ وقال ابن عابدين : (لأن ما رجع عنه المجتهد بمنزلة المنسوخ) وقال أيضاً : (لأن ما رجع عنه المجتهد لم يكن مذهباً له)^٥ . وما ذكره الحنفية عن مذهبهم عمومه في كل ما رجع عنه أبو حنيفة وهذا أمر يخص مذهبهم ويختلف عن مذهب الشافعي فليس كل مرجوع عنه هذا حكمه عند الشافعية . وسأستعرض رأيهم أولاً ثم أبين الفرق بينه وبين مذهب الحنفية ثم باقي المذاهب .

قال النووي معلقاً على ما ورد في القديم عن الشافعي بإباحة الطعام والشراب في أواني الذهب والفضة بأنه مردود : (لأن الشافعي رجع عن هذا القديم ، والصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين ، أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه ، لا يبقى قولاً له ، ولا ينسب إليه ، قالوا وإنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعي مجازاً ، وباسم ما كان عليه ، لا أنه قول له الآن)^٦ .

^١ تاريخ الإسلام للذهبي ٢٨٥/٢٣ .

^٢ نهاية المحتاج ٣٢٨/٨ .

^٣ الحاوي الكبير ٢٥٢/١ .

^٤ البحر الرائق ١٤٥/١ والدر المختار ٢٢٨/١ .

^٥ ينظر حاشية ابن عابدين ٩٠/٤ و ٥٩٦ و

^٦ شرح النووي على صحيح مسلم ٢٩/١٤ .

وقال أيضاً : (كُلُّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدِيمٌ وَجَدِيدٌ فَالْجَدِيدُ هُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ لِأَنَّ الْقَدِيمَ مَرْجُوعٌ عَنْهُ وَاسْتَنْتَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا نَحْوَ عَشْرِينَ مَسْأَلَةً أَوْ أَكْثَرَ وَقَالُوا يُفْتَى فِيهَا بِالْقَدِيمِ ...) ثم قال : (ثُمَّ إِنَّ أَصْحَابِنَا أَفْتَوْا بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْقَدِيمِ مَعَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَجَعَ عَنْهُ فَلَمْ يَبْقَ مَذْهَبًا لَهُ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَجَزَمَ بِهِ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِذَا نَصَّ الْمُجْتَهِدُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ لَا يَكُونُ رُجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ بَلْ يَكُونُ لَهُ قَوْلَانِ: قَالَ الْجُمْهُورُ هَذَا غَلَطٌ لِأَنَّهُمَا كُنَّصَيْنِ لِلشَّارِعِ تَعَارَضًا وَتَعَدَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُعْمَلُ بِالثَّانِي وَيُتْرَكُ الْأَوَّلُ: قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي بَابِ الْآيَةِ مِنَ النِّهَايَةِ مُعْتَقِدِي أَنَّ الْأَقْوَالَ الْقَدِيمَةَ لَيْسَتْ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ كَانَتْ لِأَنَّهُ جَزَمَ فِي الْجَدِيدِ بِخِلَافِهَا وَالْمَرْجُوعُ عَنْهُ لَيْسَ مَذْهَبًا لِلرَّاجِعِ: فَإِذَا عَلِمْتَ حَالَ الْقَدِيمِ وَوَجَدْنَا أَصْحَابِنَا أَفْتَوْا بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْقَدِيمِ حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ آدَاهُمْ اجْتِهَادُهُمْ إِلَى الْقَدِيمِ لِظُهُورِ دَلِيلِهِ وَهُمْ مُجْتَهِدُونَ فَأَفْتَوْا بِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ نَسْبَتُهُ إِلَى الشَّافِعِيِّ وَلَمْ يُقَلَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَوْ أَنَّهُ اسْتَنْتَاهَا: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: فَيَكُونُ اخْتِيَارُ أَحَدِهِمُ لِلْقَدِيمِ فِيهَا مِنْ قَبِيلِ اخْتِيَارِهِ مَذْهَبَ غَيْرِ الشَّافِعِيِّ إِذَا آدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ إِذَا اجْتِهَادًا اتَّبَعَ اجْتِهَادَهُ وَإِنْ كَانَ اجْتِهَادُهُ مُقَيَّدًا مَشُوبًا بِتَقْلِيدٍ نَقَلَ ذَلِكَ الشُّبُوبَ مِنَ التَّقْلِيدِ عَنِ ذَلِكَ الْإِمَامِ وَإِذَا أَفْتَى بَيْنَ ذَلِكَ فِي فِتْوَاهُ فَيَقُولُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ كَذَا وَلَكِنِّي أَقُولُ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ كَذَا: قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَا إِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمُ الْقَوْلَ الْمُخَرَّجَ عَلَى الْقَوْلِ الْمُنْصُوصِ أَوْ اخْتَارَ مِنْ قَوْلَيْنِ رَجَّحَ الشَّافِعِيُّ أَحَدَهُمَا غَيْرَ مَا رَجَّحَهُ بَلْ هَذَا أَوْلَى مِنَ الْقَدِيمِ: قَالَ ثُمَّ حُكْمٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلتَّرْجِيحِ إِنْ لَا يَتَّبِعُوا شَيْئًا مِنْ اخْتِيَارَاتِهِمُ الْمَذْكُورَةَ لِأَنَّهُ مَقْلَدٌ لِلشَّافِعِيِّ دُونَ غَيْرِهِ... ثم قال : فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّخْرِيجِ يَتَّبِعِينَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْإِفْتَاءَ بِالْجَدِيدِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ وَمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلتَّخْرِيجِ وَالْاجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ يَلْزَمُهُ اتِّبَاعُ مَا افْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فِي الْعَمَلِ وَالْفُتْيَا مُبَيَّنًا فِي فِتْوَاهُ أَنَّ هَذَا رَأْيُهُ وَأَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ كَذَا وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ هَذَا كُلُّهُ فِي قَدِيمٍ لَمْ يَعْضُدْهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ: أَمَا قَدِيمٌ عَضَدَهُ نَصٌّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا مُعَارِضَ لَهُ فَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْسُوبٌ إِلَيْهِ إِذَا وَجِدَ الشَّرْطَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِيمَا إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ عَلَى خِلَافِ نَصِّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^١

فهم إذا يلغون ما ألغاه الشافعي وصح النص أو الدليل على خلافه ، لأنه قال لهم : (إذا صح الحديث فهو مذهبي) ^٢ وقال أيضاً : (إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوا ما قلته) . قال ابن الصلاح : (وهذا وما هو في معناه مشهور عنه فعمل بذلك كثير من أئمة أصحابنا فكان من ظفر منهم بمسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عمل بالحديث وأفتى به قائلًا: مذهب الشافعي ما

^١ المجموع ٦٦/١ - ٦٨ .

^٢ المجموع ١٣٦/١ .

وافق الحديث) ^١ وبيقون اعتبار الرأي الذي لم ينص الشافعي على إغائه ولم يناقض دليلاً صحيحاً ، ويعدونه قولاً ثانياً في المسألة للشافعي وقد نص علماءهم ومنهم ابن الصلاح والنووي على أسماء المسائل المذكورة في القديم لكن بقيت معتبرة في مذهب الشافعي ولم تلغ حيث بلغ عددها نحو عشرين مسألة ^٢ لأن الشافعي ورد عنه فيها قولان ولم يرجح قولاً له فيهن على آخر . ومثله الرأيان المخرجان على أصوله كوجهين في المذهب ، أما القول الذي رجع عنه الشافعي ونص على عدم اعتباره لكن وجد مجتهدو المذهب له دليلاً صحيحاً يؤيده فهم يفتون به على أنه رأي للمجتهدين في المذهب وليس على اعتباره قولاً للشافعي لأنه نص على تركه لكنهم لا يجيزون العمل به لمقلد الشافعي من غير القادرين على الاجتهاد، أما علماءهم القادرون على الاجتهاد فلم يتركوا الحق في العمل به إذا ترجح لديهم لكن على أنه ليس مذهباً للشافعي .
ولذلك قال النووي :

(وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْقَدِيمُ لَيْسَ مَذْهَبًا لِلشَّافِعِيِّ أَوْ مَرْجُوعًا عَنْهُ أَوْ لَا فَتَوَى عَلَيْهِ الْمُرَادُ بِهِ قَدِيمٌ نَصَّ فِي الْجَدِيدِ عَلَى خِلَافِهِ أَمَا قَدِيمٌ لَمْ يَخَالَفْهُ فِي الْجَدِيدِ أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِتِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فِي الْجَدِيدِ فَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاعْتِقَادُهُ وَيُعْمَلُ بِهِ وَيُفْتَى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ قَالَهُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ وَهَذَا النَّوعُ وَقَعَ مِنْهُ مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ ... وَإِنَّمَا أَطْلَقُوا أَنَّ الْقَدِيمَ مَرْجُوعٌ عَنْهُ وَلَا عَمَلٌ عَلَيْهِ لِكَوْنِ غَالِبِهِ كَذَلِكَ) ^٣ .

بينما ذكر الربيع بن سليمان تلميذ الشافعي ، مسائل أفتى فيها الشافعي تخص صدق المرأة ثم رجع عنها ، قال عنها الربيع : (هذا كله متروك ، لأن الشافعي رجع عنه إلى قول آخر) ^٤ .
وسبب هذا البون بين مذهب الحنفية والشافعية في هذه القضية أو بين الشافعية وباقي المذاهب يوضحه الزركشي بقوله : (وَأَمَّا اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى فَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ نَقَطَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ ذَكَرَهُمَا بِالنَّصِّ عَلَيْهِمَا بِخِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ فَإِنَّ اخْتِلَافَ جَاءَ مِنْ جِهَةِ النَّاقِلِ لَا مِنْ جِهَةِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُدَوِّنْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبُلْعَمِيُّ : ... الْاِخْتِلَافُ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ وُجُوهِ مِنْهَا الْعَلَطُ فِي السَّمَاعِ كَأَنَّ يُجِيبُ بِحَرْفِ النَّقْيِ إِذَا سُئِلَ عَنْ حَادِثَةٍ يَقُولُ لَا يَجُوزُ فَيُسْتَبْتَبُ عَلَى الرَّوَايَةِ فَيَنْقُلُ مَا سَمِعَ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ لِأَبِي حَنِيفَةَ قَوْلٌ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ يَعْلَمُ بَعْضُ مَنْ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ رُجُوعَهُ عَنْهُ فَيَرْوِي الْقَوْلَ الثَّانِي وَالْآخَرَ لَمْ يَعْلَمْهُ فَيَرْوِي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الثَّانِي عَلَى وَجْهِ الْقِيَاسِ ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْسَانِ فَيَسْمَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فَيَنْقُلُ كَمَا سَمِعَ وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ وَمِنْ جِهَةِ الْبَرَاءَةِ لِلِاِخْتِيَاظِ فَيَذْكَرُ الْجَوَابَ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ وَمِنْ جِهَةِ الْاِخْتِيَاظِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَيَنْقُلُ كَمَا سَمِعَ

^١ فتاوى ابن الصلاح ص ٥٣ .

^٢ ينظر : فتاوى ابن الصلاح ص ٦٨ والمجموع ٦٦/١ .

^٣ المجموع ٦٨/١ .

^٤ الأم ٦٦/٥ .

قال وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَالرَّوَايَتَيْنِ فَهُوَ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الرَّوَايَةِ وَقَعَ مِنْ جِهَةِ النَّاقِلِ دُونَ الْمُنْقُولِ عَنْهُ فَأَبُو حَنِيفَةَ حَصَلَ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْقَوْلَيْنِ وَتَعَلُّقُ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ أَحَدِهِمَا فَعَجَبٌ ^١

فهو يرى عدم وجود قولين على الحقيقة فيما عدا مذهب الشافعي ، وسبب وجود قولين أو أكثر في المسألة ضمن مذهب أبي حنيفة وأحمد هو واحد من أربعة أسباب:

١. الغلط في السماع من جهة التلاميذ والنقله عنهما فيشتبه الحكم على الراوي .
٢. عدم علم الراوي للقول الأول عنهما برجوعهما عنه .
٣. أن يكون دليل القول الأول عن أبي حنيفة القياس ، ودليل قوله الثاني الاستحسان . ومعلوم عند الحنفية أن الاستحسان مقدم على القياس . قال السرخسي: (وظن بعض المتأخرين من أصحابنا أن العمل بالاستحسان أولى مع جواز العمل بالقياس في موضع الاستحسان ... وهذا وهمٌ عندي فإن اللفظ المذكور في الكتب في أكثر المسائل (لا، إنا تركنا هذا القياس) والمتروك لا يجوز العمل به، وتارة يقول : (إلا أنني أستقبح ذلك) وما يجوز العمل به من الدليل شرعاً فاستقبحه يكون كفرأً، فعرفنا أن الصحيح ترك القياس أصلاً في الموضع الذي نأخذ بالاستحسان) ^٢
٤. أن يكون أبو حنيفة قد أفتى في القضية مرة بالأحوط ومرة بالحكم المناسب شرعاً فيُظنُّ أن له قولين في القضية .

وما ذكره ربما يصدق كثيراً على فقه الحنفية ، فمن المعلوم أن المسألة الفقهية لم يكن أبو حنيفة يقول فيها رأيه حتى يسأل تلاميذه عنها ويناقشهم فيها ، فيقول كل واحد منهم فيها رأيه ثم يصرح برأيه فيها بعدهم ^٣ فربما حصل الخطأ في السماع من الطلاب أو فهم بعضهم ما يخالف فهم البعض الآخر فتروى الروايتان على أنهما قولان عنه وليس له إلا قول واحد .

ولذلك فالحكم الصحيح في مذهبهم هو وجوب ترك ما رجع عنه أبو حنيفة إذا ثبت أن لديه قولين في المسألة ، وربما تركوا الفتوى في قضايا برأي أبي حنيفة وأخذوا برأي أصحابه إذا كان رأيه لا يدعمه دليل أو يناقض الأدلة الصحيحة لأن أبا حنيفة لم يصله ذلك الدليل .

وقد مرَّ بنا رجوع أبي يوسف عن رأي أبي حنيفة في الوقف لما عرف الدليل حتى قال أبو يوسف لو سمعه أبو حنيفة لقال به . وقال السرخسي : (وقد استبعد محمد - بن الحسن الشيباني - رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة في الكتاب - يقصد قضية حكم الوقف - لهذا

^١ البحر المحيط في أصول الفقه ٤/٤٢٤ .

^٢ أصول السرخسي ٢/٢٠١ .

^٣ ينظر : أخبار أبي حنيفة ص ٢٥ و ١٥٦ .

وسماه تحكماً على الناس من غير حجة فقال : ما أخذ الناس بقول أبي حنيفة وأصحابه إلا بتركهم التحكم على الناس فإذا كانوا هم الذين يتحكمون على الناس بغير أثر ولا قياس لم يقلدوا هذه الأشياء ولو جاز التقليد كان من مضى من قبل أبي حنيفة مثل الحسن البصري وإبراهيم النخعي رحمهما الله تعالى أخرى أن يقلدوا^١ . وتقدم رجوع زفر عن رأي أبي حنيفة في قتل المسلم بالذمي لما ثبت لديه الدليل .

ولاحظ قول ابن نجيم في أتباع المذهب الحنفي كيف بقي بعضهم مصححاً لقول رجوع عنه أبو حنيفة : لا فائدة من تصحيح بعضهم لذلك القول بل لا فائدة من تصحيح البعض الآخر للقول الآخر الذي رجوع إليه لأن القول الأول الذي رجوع عنه المجتهد لا يجوز الأخذ به وبالتالي فلم يعد للمجتهد في نظره سوى القول الثاني ، فلا يصح أن يقال : إن قوله الثاني أصح من الأول ، لأن الأول أصبح في حكم المعدوم^٢ .

أما ما ذكره الزركشي عن مذهب الإمام أحمد ، فليس دقيقاً من كل وجه ، فقد ثبت عن أحمد مسائل نص على رأيين فيها ، وذكر ذلك عنه أصحابه ومقلدوه ، فقد روى ابن القيم أن الإمام أحمد قد سئل عن نصراني عليه الجزية ثم أعتق ، قال : ليس عليه الجزية . قال ابن القيم : (ووهن الخلال هذه الرواية وقال : هذا قول قديم رجوع عنه أحمد ، والعمل على ما رواه الجماعة)^٣ .

ونص الإمام أحمد على ذلك بقوله : (إذا رأيت ما هو أقوى أخذت به وتركت القول الأول)^٤ فهاهو صاحب المذهب يقر برجوعه عن بعض أقواله وترك العمل بها . وكان أحمد يرى أن من ملك خمسين درهماً أو مقدارها فهو غني لا تحل له الزكاة ، قال الحنابلة : (وإنما ذهب إليه أحمد لخبر ابن مسعود^٥ ولعله لما بان له ضعفه رجوع عنه)^٦ .

نعم ربما وردت عنه آراء استتبطها أتباعه أو خرجوها على مذهبه ليس بالضرورة أن يكون هو قائلها كما ورد في المسودة : (الروايات المطلقة نصوص للإمام أحمد ، وكذا قولنا : وعنه ، وأما التنبيهات بلفظه ، فقولنا : أو ما إليه أحمد ، أو أشار إليه ، أو دل كلامه عليه ، أو توقف فيه ، وأما الأوجه : فأقوال الأصحاب وتخريجهم إن كانت مأخوذة من قواعد الإمام أحمد أو إيمائه أو دليله أو تعليقه أو سياق كلامه وقوته ، وإن كانت مأخوذة من نصوص الإمام ، أو

^١ المبسوط للسرخسي ٢٨/١٢ .

^٢ البحر الرائق ١٤٥/١ .

^٣ أحكام أهل الذمة ١٧٥/١ وينظر : الإنصاف ٢٢٤/٤ .

^٤ ينظر التحرير شرح التحرير ٣٩٦١/٨ والإنصاف ١٠/١ .

^٥ هو حديث جاء فيه : (... قيل يارسول الله : وما الغنى ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب ...) رواه أبو داود ١١٦/٢ برقم ١٦٢٦ . والحديث ضعيف كما قال ابن حجر في فتح الباري ٣٤١/٣ .

^٦ الفروع ٤٤٦/٢ والإنصاف ٢٢٢/٣ .

مخرجة منها ، فهي روايات مخرجة له ، أو منقولة من نصوصه إلى ما يشبهها من المسائل ، إن قلنا ما قيس على كلامه مذهب له ، وإن قلنا لا ، فهي أوجه لمن خرجها وقاسها^١ لكن النص السابق لا يلغي وجود أقوال نص عليها أحمد ثم رجع عنها . وقد تبين من خلال كلامه وكلام أتباعه أنه رجع عنها لضعف دليلها أو لأنه صح الدليل بخلافها . وعلى هذا فلا يصح نسبتها إليه ولا العمل بها إن لم يقلها غيره لأن العمل بها سيكون عملاً بقول لم يقله عالم ، لا سيما للمقلد لمذهب من المذاهب ، وهم الأكثر بين طلبة العلم .

وهنا يرد سؤال مهم هو : إذا فقد القول المرجوع عنه قيمته العلمية برجع قائله عنه ، لأنه ما رجع عنه إلا لاعتقاده أنه خطأ ، فما فائدة بقاءه متداولاً في الكتب الفقهية لأصحاب المذاهب ؟ وقد حاول الطوفي الإجابة عن ذلك بقوله : (إن قيل : إذا كان القول القديم المرجوع عنه لا يعد من الشريعة بعد الرجوع عنه ، فما الفائدة في تدوين الفقهاء للأقوال القديمة عن أئمتهم ، حتى ربما نقل عن أحدهم في المسألة الواحدة القولان والثلاثة كثيراً ، والأربعة كما في مسألة الداخل والخارج عن أحمد^٢ ، والستة كما في مسألة متروك التسمية عنه ، ونقل عنه أكثر من ذلك ؟ قيل : وكان القياس أن لا تدون تلك الأقوال ، وهو أقرب إلى ضبط الشرع ، إذ ما لا عمل عليه لا حاجة إليه ، فتدوينه تعب محض ، لكنها دونت لفائدة أخرى وهي : التنبيه على مدارك الأحكام واختلاف القرائح والآراء ، وأن تلك الأقوال ، قد أدى إليها اجتهاد المجتهدين في وقت من الأوقات ، وذلك مؤثر في تقريب الترتيب إلى رتبة الاجتهاد المطلق أو المقيد ، فإن المتأخر إذا نظر إلى مأخذ المتقدمين ، نظر فيها وقابل بينها ، فاستخرج منها فوائد ، وربما ظهر له من مجموعها ترجيح بعضها ، وذلك من المطالب المهمة ، فهذه فائدة تدوين الأقوال القديمة عن الأئمة ، وهي عامة ، وثم فائدة خاصة بمذهب أحمد وما كان مثله ، وذلك أن بعض الأئمة كالشافعي ونحوه نصوا على الصحيح من مذهبهم إذ العمل من مذهب الشافعي على القول الجديد وهو الذي قاله بمصر وصنف فيه الكتب كالأم ونحوه ويقال إنه لم يبق من مذهبه شيء لم ينص على الصحيح منه إلا سبع عشرة مسألة تعارضت فيها الأدلة واخترم قبل أن يحقق النظر بخلاف الإمام أحمد ونحوه فإنه كان لا يرى تدوين الرأي بل همه الحديث وجمعه وما يتعلق به وإنما نقل المنصوص عنه أصحابه تلقياً ممن فيه من أجوبته في سؤالاته وفتاويه فكل من روى منهم عنه شيئاً دونه وعرف به كمسائل أبي داود وحرب الكرمانى ومسائل حنبل وابنيه صالح وعبد الله وإسحاق بن منصور والمروزي وغيرهم ممن ذكرهم أبو بكر في أول زاد المسافر

^١ المسودة ج ١/ص ٤٧٤ .

^٢ قال المجد ابن تيمية : (وإن كان في يد رجل عبد فادعى أنه اشتراه من زيد وادعى العبد ان زيد اعتقه وأقام كل واحد بينة انبنى على بينة الداخل والخارج لأن المشتري داخل لأن يده على العبد والعبد خارج لأنه ليست له يد) المبدع ١٠ / ١٦٩ .

وهم كثير وروى عنه أكثر منهم ثم انتدب لجمع ذلك أبو بكر الخلال في جامعه الكبير ثم تلميذه أبو بكر في زاد المسافر فحوى الكتابان علماً جماً من علم الإمام أحمد رضي الله عنه من غير أن يعلم منه في آخر حياته الإخبار بصحيح مذهبه في تلك الفروع غير أن الخلال يقول في بعض المسائل هذا قول قديم لأحمد رجع عنه لكن ذلك يسير بالنسبة إلى ما لم يعلم حاله منها ونحن لا يصح لنا أن نجزم بمذهب إمام حتى نعلم أنه آخر ما دونه من تصانيفه ومات عنه أو أنه نص عليه ساعة موته ولا سبيل لنا إلى ذلك في مذهب أحمد والتصحيح الذي فيه إنما هو من اجتهاد أصحابه بعده كابن حامد والقاضي وأصحابه ومن المتأخرين الشيخ أبو محمد المقدسي رحمة الله عليهم أجمعين لكن هؤلاء بالغين ما بلغوا لا يحصل الوثوق من تصحيحهم لمذهب أحمد كما يحصل من تصحيحه هو لمذهبه قطعاً فمن فرضناه جاء بعد هؤلاء وبلغ من العلم درجتهم أو قاربهم جاز له أن يتصرف في الأقوال المنقولة عن صاحب المذهب كتصرفهم ويصح منها ما أدى اجتهاده إليه وافقهم أو خالفهم وعمل بذلك وأفتى ، وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى فإنه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الأصحاب من المذهب بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده فتكون هذه فائدة خاصة بمذهب أحمد وما كان مثله لتدوين نصوصه ونقلها)¹

إذاً : فهو يرى وجود فائدتين من تدوين تلك الأقوال المرجوع عنها ، إحداهما عامة ، والأخرى خاصة .

أما الفائدة العامة : فلكي يتنبه قارئها إلى أن الفقيه ما وصل درجة النضوج الفكري التي مكنته من الاجتهاد دفعة واحدة ، وإنما بلغ ذلك في مراحل متعددة حتى وصل إلى رأيه الأخير ، وربما تمكن القارئ من موازنة الأقوال والخروج برأي يجمع بين بعضها يترجح لديه في المسألة .
وأما الفائدة الخاصة : فهي خاصة بمذهب أحمد ، فمن الصعوبة بحسب رأيه معرفة آخر القولين من أحمد لأن تلاميذه المتعددين كلهم سأله وكتب رأيه في أوقات مختلفة ، وما استطاعه بعض تلاميذه كالخلال من تحديد الأخير من كلامه أو الذي رجع إليه أقل بكثير مما جهل ، فكان لا بد من تسجيل كل تلك الأقوال ليتخير المتأخرون منها ما صح الدليل عليه ويرجحوه ، وهذا ما فعله ابن تيمية في الأقوال المروية عن أحمد وغيره . وهذا الأمر غير موجود في مذاهب أخرى كمذهب الشافعي الذي نص بنفسه على الآراء التي تركها والتي اختارها إلا عدد قليل جداً من المسائل فلم يعان أتباعه كما في مذهب أحمد .

¹ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٣٨٠ - ٣٨٢ .

وكانه يريد القول بأن القضية محسومة في المذاهب الأخرى ولا سيما المذهب الشافعي لكن لا بد من الإبقاء على هذه الأقوال في المذهب الحنبلي .

لكن ألا يمكن القول بأن الإمام أحمد نص على أنه إذا ما صح لديه دليل القول الثاني وضعف تجاهه دليل القول الأول فإنه يرجع عن الأول ويقول بالتالي ، وبهذا يكون رأيه المعتمد ما عضده الدليل الأقوى وهو بذلك يشبه ما قاله الشافعي وأتباعه عن أقواله التي تخالف الحديث الصحيح حين أمر بتركها والأخذ بالدليل الصحيح كما مر بنا ، لكن في غير المسائل التي تدل على أن الفقيه عرف الدليل ولكنه أعرض عنه لسبب اقتنع هو به ففي هذه الحالة لا يجوز القول بأن رأيه يوافق هذا الدليل وقد قال ابن القيم : (صَرَّحَ بَعْضُ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ وَإِنْ وَقَّتَ الْمَغْرِبَ يَمْتَدُّ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَوَلِيُّهُ وَإِنْ أَكَلَ لُحُومَ الْإِبِلِ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهَذَا بِخِلَافِ الْفِطْرِ بِالْحِجَامَةِ وَصَلَاةَ الْمَأْمُومِ قَاعِدًا إِذَا صَلَّى إِمَامُهُ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْحَدِيثَ وَإِنْ صَحَّ فِي ذَلِكَ فَلَيْسَ بِمَذْهَبِهِ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ قَدْ رَوَاهُ وَعَرَفَ صِحَّتَهُ وَلَكِنْ خَالَفَهُ لِاعْتِقَادِهِ نَسْخَهُ وَهَذَا شَيْءٌ وَذَلِكَ شَيْءٌ فِيهِ هَذَا الْقِسْمُ يَقَعُ النَّظَرُ فِي النَّسْخِ وَعَمَمِهِ وَفِي الْأَوَّلِ يَقَعُ النَّظَرُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَثِقَةِ السَّنَدِ فَأَعْرِفُهُ)^١ .

والذي ترجح لدي في هذه القضية القول بالتفصيل الآتي :

أولاً : بالنسبة لأتباع المذاهب الفقهية :

المذهب الحنفي : ليس هنالك مشكلة فإن المسائل التي وردت عن أبي حنيفة رجوعه عنها مضبوطة ومعدودة ومشخصة لدى أتباعه ، وما رجع عنه من آراء أثره محدود وقد وجدت له مسألتين يشكّل رجوعه فيهما موافقة لرأي الأغلبية العظمى من العلماء وهما : نهاية وقت المغرب حيث وافق في رجوعه المذاهب الأخرى فلا ينبغي البقاء على رأيه الأول وهو غياب الشفق الأبيض وأن أتباعه حينما قالوا بذلك إنما قالوها تقليداً له فإذا عرف رجوعه صار القول به قولاً لم يقله أحد من أهل العلم .

وأما المسألة الثانية : فهي رجوعه عن كراهة أو تحريم لحوم الخيل ، وينبغي عدم القول بذلك لصحة الحديث الوارد في الإباحة ، وأما بقاء الحنفية على ذلك القول فيمكن أن يقبل تقليداً لرواية وردت عن ابن عباس وليس لكونه رأياً لأبي حنيفة فقد ترك رأيه الأول فيها .

المذهب الشافعي : والأمر محسوم لديهم فهم قد رجعوا عن أغلب ما جاء في المذهب القديم للشافعي إلا في عشرين مسألة معلومة لديهم لم يجزم الشافعي برأيه الذي استقر عليه فيها فكان لهم أن يرووها عنه كقولين في المسألة ، لكن مادام الشافعي قد وضع لهم منهجاً في الترجيح

^١ إعلام الموقعين ٤/٢٣٤ .

قائم على عدم معارضة قوله للحديث الصحيح فأرى أن تبحث هذه المسائل العشرين وما تعارض منها مع حديث صحيح فيجب رده واعتماد القول الآخر فيها ولا عبرة بالدليل المعارض غير الحديث فإنه خص الحديث من بين باقي الأدلة فباقي الأدلة لا يؤبه لمعارضتها رأيه ما عدا القرآن الكريم وهو لم ينص عليه على اعتبار أن آيات القرآن معلومة لديه غير خافية عليه ولو كان فيها ما يناقض رأيه لرجع عنه فبقيت الأدلة الأخرى ولأنه نص على اعتبار الحديث فلا عبرة بمخالفة غيره من الأدلة .

المذهب الحنبلي : فيبدو أن أحمد كان يهيمه موافقته للروايات المختلفة للحديث ما دامت صحيحة ويبدو أنه لا مانع لديه من تعدد القول في المسألة من باب فتح الخيارات المختلفة أمام المكلف ما دام يدل على ذلك الخيار دليل معتبر . لكنه صرح بالرجوع عما هو ضعيف لأنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف وهكذا يمكن أن تفهم الروايات عنه بشرط أن تكون أقوالاً نص هو عليها من كلامه أما التنبيهات أو الوجوه التي يذكرها أتباعه عنه فإنما هي آراؤهم وليست رأياً له لأنه لم يصرح بها ، فهي منسوبة إليه بالظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً .

ثانياً : بالنسبة للآراء الفقهية الأخرى عند الفقهاء من غير أتباع المذاهب : فينبغي التعامل مع ما رجع عنه الفقيه كالاتي :

- إذا رجع الفقيه عن رأي يلغي إجماعاً : كرجوع واحد من الصحابة عن رأيه بعد أن تم الإجماع من الصحابة عليه فهذا لا يؤثر في تقليد القول الأول لأن للمقلد أن يقلد الباقيين فيما ذهبوا إليه ، كل ما في الأمر انتقال الرأي من الإلزام لكونه إجماعاً إلى مرتبة الجواز فلمقلد تقليد الرأي الأول أو الثاني ما دام له فيه قدوة وسلف .
- رجوع الفقيه عن رأي لم يبق أحد من العلماء قائلًا به : فهذا يجب على المقلد الرجوع عنه ما أمكنه سواء عمل به أم لم يعمل بعد ، فإن تعسر الرجوع عنه بعد العمل به فلا شيء عليه لكن لا يجوز الأخذ به لآخر بعد ذلك وقد قال أحمد بن حنبل لبعض أصحابه: (إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام) ¹ . وهذه كراي سعيد بن المسيب في مسألة تحليل المطلقة ثلاثاً بالعقد فقط .
- رجوع الفقيه عن قول مخالف للأدلة الصحيحة : فهذا لا يجوز البقاء عليه والإفتاء بموجبه فلا يصح لمفت أن يقول لسائل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس ، هل يتم صلاته أم لا ؟ فيقول : لا يتمها ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فليتم صلاته . ومثل أن يسأل عن من مات وعليه صيام هل يصوم عنه وليه ؟ فيقول

¹ إعلام الموقعين ٤/٢٢٢ .

لَا يَصُومُ عَنْهُ وَوَلِيُّهُ وَصَاحِبُ الشَّرْعِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَوَلِيُّهُ^١ .

- رجوعه عن قول لا يدل عليه دليل صحيح : فهذا أيضاً ينبغي تركه وعدم العمل به لأننا متعبدون بالدليل وليس بالتقليد ، وحتى لو كان هناك من يقول به من العلماء غير ذلك العالم الذي رجع عنه فعندما جعل عمر رضي الله عنه أمر الخلافة شورى بين ستة نفر فاتفقوا بالرأي على أن يجعلوا الأمر في التعيين إلى عبد الرحمن بن عوف بعدما أخرج نفسه منها عرض على علي رضي الله عنه على أن يعمل برأي أبي بكر وعمر فقال : أعمل بكتاب الله وسنة رسوله ثم أجتهد رأيي^٢ . فلم يرتض لنفسه التقليد حتى لو كان الذي يقلده من كبار الصحابة ما لم يكن مع قولهم دليل . وقد نقل أبو الحارث من الحنابلة عن أحمد قوله : (لا تقلد أمرك أحداً وعليك بالأثر . وقال الفضل بن زياد : لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا أن يغلطوا)^٣ .

- رجوع الفقيه عن رأي يقول به غيره ودلت الأدلة الصحيحة عليه : فهذا لا مانع من البقاء على القول الأول فيه ولا يبطله رجوع من رجع ، إذ لا مانع من أن يقلد المتمذهب غير مذهبه ، نص على ذلك مجموعة من العلماء منهم العز بن عبد السلام وغيره^٤ . والله تعالى أعلم .

وبهذا يتبين أن ما رجع عنه الفقيه لا يعني حرمة العمل به مطلقاً وإنما المقصود أن لا ينسب إلى ذلك الفقيه لأنه لم يعد رأياً له ، فإذا أراد أحد القول به فلا بأس بذلك إن أيدته أدلة صحيحة ولم يناقض أدلة معتبرة في الشرع ، أما أن يروى عن قائله الأول ويؤخذ به تقليداً له فلا يجوز ذلك قال ابن حجر الهيتمي : (لَا يَجُوزُ لِلْمُقْتِي وَالْعَامِلِ أَنْ يُقْتِيَ أَوْ يَعْمَلَ بِمَا شَاءَ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْوَجْهَيْنِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ قَالَ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَسَبَقَهُ إِلَى حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ فِيهِمَا ابْنُ الصَّلَاحِ وَالْبَاجِيُّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمُقْتِي)^٥

المبحث الثاني : نماذج مما رجع عنه أهل العلم من أقوال

١ . المسألة الأولى : حد الخمر

^١ إعلام الموقعين ج ٤/ص ٢٤٠ والحديث رواه البخاري ٦٩٠/٢ برقم ١٨٥١ .

^٢ كشف الأسرار ٤١٣/٣ .

^٣ المبدع ٣٧/١٠ .

^٤ الفتاوى الفقهية الكبرى ٣٠٥/٤ .

^٥ الفتاوى الفقهية الكبرى ٣٠٤/٤ .

عن وبرة الكلبى قال : (أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنهما فأتيته وهو في المسجد معه عثمان بن عفان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير رضي الله عنهم متكى معهم في المسجد فقلت : إن خالد بن الوليد أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول : إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة . فقال عمر : هم هؤلاء عندك فسلهم . فقال علي رضي الله عنه : نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون . فقال عمر : أبلغ صاحبك ما قال . فجلد خالد ثمانين ووجد عمر ثمانين وكان عمر إذا أتى بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين وإذا أتى بالرجل الضعيف التي كانت منه الزلة جلد أربعين ثم جلد عثمان ثمانين وأربعين)^١ .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (إن الشراب كانوا يُضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه أكثر منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر رضي الله عنه : لو فرضنا لهم حداً . فتوختى نحواً مما كانوا يُضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أبو بكر رضي الله عنه يجلدهم أربعين حتى توفي ثم قام من بعده عمر فجلدهم كذلك أربعين ... فقال عمر رضي الله عنه : ... فماذا ترون فقال علي رضي الله عنه : نرى أنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون جلدة فأمر عمر رضي الله عنه فجلد ثمانين)^٢ .

فسمى أبو بكر رضي الله عنه عقوبة الخمر حداً . ومعنى الحد في الشرع : عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى^٣ . وسميت عقوبة الجاني حداً ؛ لأنها تمنع من المعاودة أو لأنها مقدرة^٤ . فإذا كان كذلك فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حد الخمر أربعين جلدة . روى مسلم عن أنس رضي الله عنه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجلٍ قد شرب الخمر فجلده بجردين نحو أربعين قال : وَقَعْلَهُ أَبُو بَكْرٍ فلما كان عُمُرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فقال عبد الرحمن : أَخَفَّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ بِهِ عُمُرُ)^٥ .

قال الكمال بن الهمام : (ولا مانع من كون كل من علي وعبد الرحمن بن عوف أشار بذلك فروي الحديث مقتصرًا على هذا مرة وعلى هذا أخرى)^٦ . قال القاري : (ثم اتفقوا على ثمانين)^٧ .

^١ المستدرك ٤/١٧٤ برقم ٨١٣١ وقال : صحيح الإسناد .

^٢ المستدرك ٤/١٧٤ برقم ٨١٣٢ .

^٣ التعريفات ص ١١٣ .

^٤ أنيس الفقهاء ص ١٧٣ .

^٥ صحيح مسلم ٣/١٣٣٠ برقم ١٧٠٦ .

^٦ ينظر : مرقاة المفاتيح ٧/١٨٩ وتحفة الأحوذى ٤/٥٩٨ .

^٧ مرقاة المفاتيح ٧/١٨٩ .

والغريب أن العلماء يذكرون عن الصحابة تغيير حد الخمر على الرغم من كونه ثبت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في حديث أنس . يقول القرطبي على سبيل المثال : (نص الله تعالى على عدد الجلد في الزنا والقذف ، وثبت التوقيف في الخمر على ثمانين من فعلٍ في جميع الصحابة ... فلا يجوز أن يتعدى الحد في ذلك كله) وبعد قليل نراه يقول : (ويزاد الحد لأجل زيادة الذنب وقد أتى عمر بسكران في رمضان فضربه مائة)^١ .

والغرابة هنا : أنه يجوز مجاوزة الحد الذي حده رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لا يجوز مجاوزة الحد الذي حدده الصحابة ، ثم يجوز بعد ذلك أن يزداد الحد في رمضان ، بل يُنقص للرجل الضعيف كما مرّ .

فهل بقي حداً ؟ وهل هو تعزير أم حد ؟ فإن كان حداً فلماذا أرسل خالد إلى عمر يخبره أن الناس قد تحاقروا العقوبة فيه ؟ فهل يعني ذلك أن ما شرعه الشارع لا يصلح لردع الجناة والشارع هو الخبير بما يصلح للبشر .

ولو كان حداً لتساوى الجميع في مقداره ، لكن تقول الرواية : (كان عمر رضي الله عنه إذا أتى بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين ، وإذا أتى بالرجل الضعيف التي كانت منه الزلة جلد أربعين ثم جلد عثمان ثمانين وأربعين) . فهل هو حد أم أن الأمر اختياري مرة أربعين ومرة ثمانين ومرة أقل ومرة أكثر ؟ فقد روى عبدالرزاق بسند صحيح (أن عمر جعله أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون ، جعله ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً)^٢ .

ولو كان تعزيراً كما قال البعض ، لأن أبا بكر رضي الله عنه قال في الرواية السابقة : (لو فرضنا لهم حداً) مما يشير إلى كون العقوبة لم تكن حداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . أقول لو كان تعزيراً ، فكيف يصل إلى مائة جلدة وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا تجلدوا فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله)^٣ .

وعلى كل حال فأغلب العلماء يذكرون أن الإجماع انعقد على أن حد الخمر ثمانون جلدة . قال ابن عبد البر : (اتفق إجماع الصحابة في زمن عمر على الثمانين في حد الخمر ولا مخالف لهم منهم وعلى ذلك جماعة التابعين وجمهور فقهاء المسلمين والخلاف في ذلك كالشذوذ المحجوج بالجمهور)^٤ . ونقل الإجماع أيضاً : النووي وابن دقيق العيد ، وقال القاري : (وأجمع عليه الصحابة فلا يجوز لأحد المخالفة)^٥ .

^١ تفسير القرطبي ١٢/١٦٤ .

^٢ مصنف عبد الرزاق ٣٧٧/٧ وفتح الباري ١٢/٦٩ .

^٣ صحيح البخاري ٦/٢٥١٢ برقم ٦٤٥٨ وصحيح مسلم ٣/١٣٣٢ برقم ١٧٠٨ .

^٤ ينظر : عمدة القاري ٢٣/٢٦٦ وشرح الزرقاني على الموطأ ٤/٢٠٥ .

^٥ ينظر : فتح الباري ١٢/٧٢ وتحفة الأحوذى ٤/٥٩٨ .

لكن تستوقفني عبارات نقلت عن علي رضي الله عنه تدل على أن الرجل لم يكن مقتنعاً تماماً بالزيادة على حدِّ حده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد بدت بوادر ذلك في قوله : (ما كنت لأُقِيمَ حَدًّا على أَحَدٍ فَيَمُوتَ فَأَجِدَ في نَفْسِي إلا صَاحِبَ الخَمْرِ فإنه لو مَاتَ وَدَيْتُهُ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لم يَسُنَّهُ)^١ . قال ابن حجر في معنى (لم يسنه) : (يحمل النفي على أنه لم يحد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ويؤيده قوله : وإنما هو شيء صنعناه نحن يشير إلى ما أشار به على عمر وعلى هذا فقوله : لو مات لوديته أي في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم)^٢ . وقد مرَّ في رواية عن أبي بكر رضي الله عنه (فتوخى نحواً مما كانوا يُضربون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وقد رواه الشافعي قول علي بلفظ : (ليس أَحَدٌ نُقِمَ عليه حَدًّا فَيَمُوتُ فَأَجِدُ في نَفْسِي منه شيئاً فإن الحَقَّ قَتْلُهُ إلا حَدُّ الخَمْرِ فإنه شيءٌ رَأَيْتَاهُ بَعْدَ النبي صلى الله عليه وسلم فَمَنْ مَاتَ فيه فَفِيهِ دِيَّةٌ)^٣ .

فكان علي يهاب أن يموت من جلد الثمانين أحد فيكون آثماً بذلك ، ولو كان حداً لهدر دمه فإن الحق قتله وكذلك لو كان إجماعاً فالإجماع حجة قطعية على صحة الحكم فلماذا تدفع ديته ؟ وكان علياً لم ينتق معهم أو لعلمهم لم ينتفقوا على شيء ، أو لعل ما اتفقوا عليه حكم آني لحوادث جرت في ظرف معين ، لم يريدوا تعديتها حكماً إلى غيرها . فقد جيء بسكران شرب الخمر في خلافة عثمان رضي الله عنه فجلد وعلي يعدُّ ، فلما بلغ أربعين قال : (حسبك جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ووجد أبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحبُّ إليّ)^٤ . قال القاري : (وفي قول علي عند الأربعين - حسبك - دليل على أنه الأصل في الحدود ، وما وراء ذلك فهو تعزيز ، ولو كان حداً لما كان لأحد فيه الخيار)^٥ . وأما قول ابن عبد البر : إن الصحابة أجمعوا على الثمانين . فقد أجاب عليه الزرقاني قائلاً : (فلو أجمعوا على الثمانين في زمن عمر لما خالفوا في زمن عثمان ووجدوا أربعين إلا أن يكون مراد أبي عمر أنهم أجمعوا على الثمانين بعد عثمان فيصح كلامه)^٦ .

وأقول : أين سيكون الإجماع ؟ لا بد أن يكون بعد زمن علي رضي الله عنه ، وهذا أمر بعيد ، وإن وردت رواية عند أبي داود جاء فيها : (... جَلَدَ أبو بَكْرٍ في الخَمْرِ أَرْبَعِينَ ثُمَّ جَلَدَ عُمَرُ أَرْبَعِينَ صَدْرًا من إِمَارَتِهِ ثُمَّ جَلَدَ ثَمَانِينَ في آخِرِ خِلَافَتِهِ ثُمَّ جَلَدَ عُثْمَانُ الحَدَّيْنِ كِلَيْهِمَا ثَمَانِينَ

^١ صحيح البخاري ٢٤٨٨/٦ برقم ٦٣٩٦ وصحيح مسلم ١٣٣٢/٣ برقم ١٧٠٧ .

^٢ ينظر : فتح الباري ٧٢/١٢ والسنن الكبرى للبيهقي ١٢٣/٦ والمطلى ٣٦٥/١١ .

^٣ الأم ١٨٠/٦ .

^٤ صحيح مسلم ١٣٣١/٣ برقم ١٧٠٧ .

^٥ مرقاة المفاتيح ١٨٨/٧ .

^٦ شرح الزرقاني على الموطأ ٢٠٥/٤ .

وَأَرْبَعِينَ ثُمَّ أُثْبِتَتْ مُعَاوِيَةُ الْحَدَّ ثَمَانِينَ)^١ . لكن الحديث فيه انقطاع كما قال ابو حاتم وأبو زرعة^٢ . وعلى فرض صحته فسيكون هذا إجماعاً بعد الاختلاف ، وهذا الإجماع ليس حجة على الأرجح^٣ .

قال الشافعي : (حَدُّ الْخَمْرِ أَرْبَعُونَ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَجْمَعُوا بَعْدَ هَذَا عَلَى أَنَّ حَدَّهُ ثَمَانُونَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : نَرَى أَنَّهُ إِذَا سَكِرَ هَدَى وَإِذَا هَدَى افْتَرَى وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا وَلَمْ نَعُدَّهُ إِجْمَاعًا لِسَبْقِ خِلَافِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^٤ .

ثم لو تمنعنا بما أشار به الصحابة على عمر رضي الله عنهم ، فإن قولهم ليس دليلاً على حكم شارب الخمر مطلقاً ، فهم قاسوه على القاذف ، فهل يعني أن شارب الخمر إذا لم يهذ ، ولم يفتر ، لا يجلد ثمانين جلدة ؟ والهديان علامة فقد العقل ، وهل يأخذ من فقد عقله ؟ فإنني أجد هذا القياس غير مستقيم ، فإن الشارع رفع القلم عن المجنون حتى يعقل^٥ . قال العز بن عبد السلام :

(كيف تقام المظنة مقام القذف ونحن نقطع بعدم القذف في بعض الناس ؟)^٦ . القضية محيرة فعلاً ، ولعل علياً رضي الله عنه لما حيرته القضية رجع عن قوله فيها كما قال العلماء^٧ .

على أننا نجد ابن حزم قد شكك في صحة ما روي عن علي وعبد الرحمن بن عوف في قولهما لعمر : (إذا شرب سكر وإذا سكر هذى ...) فقال : (وهذا خبر مكذوب قد نزه الله تعالى علياً وعبد الرحمن عنه ، لأنه لا يصح إسناده ، ثم عظيم ما فيه من المناقضة ، لأن فيه إيجاب الحد على من هذى ، والهاذي لا حد عليه ، وهلا قلت : إذا هذى كفر ، وإذا كفر قُتِل)^٨ . لكن الحق يقال : إن رواية الإمام مسلم ليس فيها هذه المقايضة وإنما نصها : (فلما كان عُمرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَحْفَ الْخُدُودِ ثَمَانِينَ فَأَمَرَ بِهِ عُمرُ)^٩ .

والذي يترجح لدي : أن عقوبة الخمر كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين جلدة كما ثبت في صحيح مسلم وغيره ، وأن ما زاده الصحابة رضي الله عنهم إنما كان تأديباً وتغليظاً باجتهاد منهم ، وربما كان ذلك في حق أشخاص بعينهم ، ولم يريدوه حكماً على الجميع ، فلما تبين لهم أنهم زادوا فيما لا تصح الزيادة فيه ، لأنه حد مقدر من الشارع ، لا حق لأحد

^١ أبو داود ١٦٦/٤ برقم ٤٤٨٨ .

^٢ البدر المنير ٧١٥/٨ .

^٣ مراتب الإجماع لابن حزم ص ١١

^٤ البحر المحيط في أصول الفقه ٥٧٤/٣ .

^٥ ينظر : المستدرک ٤٢٩/٤ برقم ٨١٦٨ .

^٦ الفروق أو أنوار البروق في أنواع الفروق ٢٨٦/٢ .

^٧ ينظر : نهاية المحتاج ١٥/٨ وحاشية بجيرمي ٢٣٤/٤ .

^٨ المحلى ٢١١/١٠ .

^٩ صحيح مسلم ج ٣/ص ١٣٣٠ برقم ١٧٠٦ .

أن يزيد فيه أو ينقص ، وأن في ذلك ربما افتيات على الشارع ، رجعوا عنه . لكن الذي سوغ لهم ذلك ، ربما أنهم ظنوا أن الفعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدل على التحديد ، إذ لم يقل لهم لا تجلدوا في الخمر فوق أربعين ، فلو قال ذلك لقطع كل اجتهاد ، فظنوا أن الأمر قابل للزيادة ، فلما عرفوا أن ذلك تحديد منه ، لأنه لم يزد عليه في كل مرة جلد الشارب فيها ، عادوا عن قولهم فجلدوا أربعين . فينبغي أن يترك كل قولٍ عدا هذا القول فهو الحد المقرر شرعاً ، والذي لا تجوز مجاوزته ، فإن الصحابة ربما اجتهدوا برأيهم في بعض المسائل ، ولذلك يقول عمر عن رأي رآه في مسألة ليس فيها قرآن ولا سنة : (والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأ) . قال ابن مفلح الحنبلي : (ولو كان حكم بحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا)^١ والله تعالى أعلم .

٢. المسألة الثانية : الزواج أثناء العدة

روى الإمام مالك وغيره أن (طُلَيْحَةَ الْأَسَدِيَّةِ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ النَّقِيِّ فَطَلَّقَهَا فَتَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا فَضَرَبَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَضَرَبَ رَوْجَهَا بِالْمِخْفَقَةِ ضَرْبَاتٍ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَكَحَّتْ فِي عِدَّتِهَا فَإِنْ كَانَ رَوْجُهَا الَّذِي تَرَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ اعْتَدَّتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ رَوْجِهَا الْأَوَّلِ ثُمَّ كَانَ الْآخِرُ خَاطِبًا مِنَ الْخَطَّابِ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ اعْتَدَّتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ اعْتَدَّتْ مِنَ الْآخِرِ ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا)^٢ وروى في المدونة أن علياً قضى بمثل ذلك^٣ .

ثم اشتهر ذلك عن عمر رضي الله عنه وربما ظن البعض أنه إجماع تأسست عليه قاعدة (من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه)^٤ . قال الشيخ أبو القاسم من المالكية : (الرواية الأولى وهي المشهورة ما ثبت من قضاء عمر بذلك وقيامه بذلك في الناس وكانت قضاياها تسير وتنتشر وتنقل في الأمصار ولم يعلم له مخالف فثبت أنه إجماع . قال القاضي أبو محمد : وقد روي مثل ذلك عن علي بن أبي طالب ولا مخالف لهما مع شهرة ذلك وانتشاره وهذا حكم الإجماع)^٥

قال ابن عبد البر : قال عمر : (لا ينكحها أبداً وجعل صداقها في بيت المال وفشا ذلك في الناس) وأخذ بذلك بعض العلماء مثل مالك والأوزاعي والليث وهو رواية عن أحمد^٦ .

^١ المبدع ٣٧/١٠ .

^٢ موطأ مالك ٢ / ٥٣٦ ومصنف عبدالرزاق ٢١٠/٦ .

^٣ المدونة الكبرى ١٧١/٤ .

^٤ ينظر : القواعد لابن رجب الحنبلي ص ٢٦٢ وتفسير ابن كثير ٢٨٨/١ واللباب في الجمع بين السنة والكتاب

٧٣٨/٢ .

^٥ تفسير القرطبي ١٩٤/٣ .

^٦ الاستذكار ٤٧٣/٥ - ٤٧٦ ومطالب أولي النهى ٩٧/٥ .

لكن الحق أن علياً خالف عمر في تأييد التحريم وجوز لهما الزواج بعد العدة ، بل إن عمر لما بلغه كلام علي رجع عن قوله الأول واكتفى بالتفريق بينهما مؤقتاً وأجاز لهما الزواج بعد العدة ، وربما كان رجوعه عن قوله بعد فترة وجيزة ليست بالطويلة ، وعلى هذا كان ينبغي تثبيت القول الأول عن عمر ولا عن علي رضي الله عنهما فإن الرواية عن عمر سندها منقطع وكان الشافعي في القديم قد قال به ثم رجع عنه ^١ . وحتى لو صح عن عمر فإنه لما بلغه قول علي : (يرحم الله أمير المؤمنين ، ما قال الصداق في بيت المال إلا جهلاً ، فينبغي للإمام أن يردهما إلى السنة قيل : فما تقول أنت فيهما قال : لها الصداق بما استحل من فرجها ويفرق بينهما ولا جلد عليهما وتكمل عدتها من الأول ثم تعتد من الثاني عدة كاملة ثلاثة قروء ثم يخطبها إن شاء) قال عمر : (أيها الناس ردوا الجهالات إلى السنة) ^٢ .

فمادام قد رجع عمر إلى قول علي فينبغي أن يزال القول الأول ولا يذكر لضعف الرواية أولاً ولموافقته علياً ثانياً ، فالقول الثاني أجدر بالشهرة لأنه كالإجماع منهما على ذلك .

٣. المسألة الثالثة : نهاية وقت المغرب عند أبي حنيفة

يكاد أن تتفق كلمة العلماء على أن نهاية وقت المغرب هو غياب الشفق . لكنهم يختلفون في تحديد هذا الشفق ، والأكثر على أنه الشفق الأحمر ، وهو رأي مالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ^٣ . وقال الشافعي في الجديد : وقت المغرب يمتد بقدر ما يتطهر الإنسان ويؤذن ويقوم ويصلي خمس ركعات (الفرض + ركعتي السنة البعدية) ^٤ . وقوله قريب في الوقت من الرأي الأول .

وذهب أبو حنيفة في الرواية التي اشتهرت عنه إلى : أن آخر وقتها غياب الشفق الأبيض ^٥ . حتى صارت علامة مميزة في مذهب أبي حنيفة ، وجرى العمل بها في العراق إلى يومنا الحالي وصار ما بين المغرب والعشاء دائماً يقدر بساعة وثلث صيفاً وشتاءً وهو وقت أطول من وقت غياب الشفق الأحمر .

وفات الجميع أن أبا حنيفة رجع عن قوله هذا ووافق أصحاب المذهب الأول ليقول بأن المغرب ينتهي وقتها بغياب الشفق الأحمر ^٦ .

ولا أدعي حرمة القول بهذا الرأي ، فغير أبي حنيفة ربما يقول به ، لكن ليس من أصحاب المذاهب الأربعة ، وإنما أريد القول أن يكف الجميع عن نسبته إلى أبي حنيفة ، أو أن يؤخذ به

^١ ينظر : معرفة السنن والآثار ٦٤/٦ وتفسير ابن كثير ٢٨٨/١ .

^٢ الاستذكار ٤٧٦/٥ وينظر الحجة على أهل المدينة ١٨٩/٣ .

^٣ ينظر : المبسوط للسرخسي ١٤٥/١ وتفسير القرطبي ٢٧٥/١٩ والمغني ٢٣١/١ .

^٤ مغني المحتاج ١٢٣/١ .

^٥ المبسوط للسرخسي ١٤٤/١ .

^٦ ينظر : المبسوط للسرخسي ١٤٤/١ وبدائع الصنائع ١٢٤/١ والتفسير الكبير للرازي ٩٩/٣١ والكشاف

للزمخشري ٧٢٨/٤ وروح المعاني ١٣٥/١٥ و٨١/٣٠ وتفسير القرطبي ٢٧٥/١٩ .

في العراق ، على اعتباره تقليداً لأبي حنيفة ، فإن مما يثير الاستغراب أن يورد الحنفية في كتبهم (عن بعض الفتاوى أنه لو كان إمام محلته يصلي العشاء قبل غياب الشفق الأبيض فالأفضل أن يصلها وحده بعد البياض) ^١ .

مع أن الحنفية أثبتوا أن (ما رجع عنه المجتهد لم يبق قولاً له لأنه في حكم المنسوخ) ^٢ .
فالأولى الرجوع عن ذلك والأخذ بما اتفقت عليه المذاهب الأربعة والله تعالى أعلم .

٤ . المسألة الرابعة : حكم لحم الخيل عند أبي حنيفة

المعروف عند أكثر أهل العلم أن لحم الخيل مباح ^٣ ؛ لثبوت الدليل على ذلك حيث صح عن أسماء أنها قالت : (نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه) ^٤ . لكن اشتهر عن أبي حنيفة النهي عن ذلك حتى قال : (رخص بعض العلماء في لحم الخيل فأما أنا فلا يعجبني أكله) وقال في رواية أخرى : (أكرهه) قال الآلوسي : (والأولى تلوح إلى قوله بكرهه التنزيه ، والثانية تدل على التحريم ، بناء على ما روي عن أبي يوسف أنه سأله : إذا قلت : في شيء أكرهه فما رأيك فيه ؟ فقال : التحريم . ولهذا قال صاحب الهداية : الأصح أن كراهة أكل لحمها تحريمية عند الإمام) ^٥ .

وشهرة هذه الروايات عن أبي حنيفة هي التي دفعت علماء المذهب الحنفي إلى الجزم بالكراهة التحريمية كما فعل صاحب الهداية وغيره . قال ابن حجر العسقلاني : (وصح عنه أصحاب المحيط والهداية والذخيرة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم : يأثم أكله ولا يسمى حراماً) ^٦ وقال صاحب مجمع الأنهر : (أي كراهة تحريم عند الإمام في الأصح كما في الخلاصة والهداية وهو الصحيح كما في المحيط وغيره) ^٧ .

لكن روى صاحب العمادية ^٨ : أن أبا حنيفة رجع عن القول بالكراهة قبل موته بثلاثة أيام ، قال : وعليه الفتوى ^٩ .

والمعنى الآن واضح في الدعوة إلى ترك الرواية بالتحريم أو الكراهة عن أبي حنيفة ولولا وجود رواية عن ابن عباس بالكراهة لقلت بمنع رواية المنع مطلقاً لعدم وجود من يقول بها لكن كما قال

^١ حاشية ابن عابدين ٣٥٩/١ .

^٢ ينظر : البحر الرائق ٨٠/١ وحاشية ابن عابدين ٩٠/٤ و ٥٩٦ .

^٣ ينظر : تفسير القرطبي ٧٧/١٠ والمجموع ٥/٩ والكافي في فقه ابن حنبل ٤٨٨/١ .

^٤ صحيح البخاري ٢١٠١/٥ برقم ٥٢٠٠ وصحيح مسلم ١٥٤١/٣ برقم ١٩٤١ .

^٥ ينظر : روح المعاني ١٠١/١٤ والهداية ٦٨/٤ والمبسوط للسرخسي ٢٣٣/١١ وبدائع الصنائع ٣٩/٥ .

^٦ فتح الباري ٦٥٠ /٩ وينظر : المحيط البرهاني ٥٧/٦ والهداية ٦٨/٤ .

^٧ مجمع الأنهر ١٦٢/٤ .

^٨ لعلها فصول العمادية لمحمد بن علي بن أبي بكر الملقب عماد الدين ابن صاحب الهداية . ينظر : أسماء الكتب

ص ٢٢٦ .

^٩ ينظر : روح المعاني ١٠٢/١٤ ومجمع الأنهر ١٦٢/٤ .

ابن عابدين عن رأي رجح عنه قائله : (لا يدل على أن القول به مهجور إلا أن ينقل الرجوع عن كل من قال به ، فافهم)^١ . لكن على الأقل ينبغي أن لا يروى النهي عنه عن أبي حنيفة على أنه الأشهر عنه بل العكس هو الصحيح .

٥ . المسألة الخامسة : علة الربا في النقيدين

ذهب كل من مالك والشافعي وأحمد في رواية عن كل واحد منهم إلى : أن علة الربا في الذهب والفضة الثمنية المطلقة . فكل ما يسمى ثمناً يلحق حكمه في الربا بالذهب والفضة . بينما ذهب أبو حنيفة إلى : أن العلة هي الكيل أو الوزن مع اتحاد الجنس^٢ .

لكن ورد عن الأئمة الثلاثة غير أبي حنيفة أنهم رجعوا إلى القول بأن المقصود بالثمنية هي الثمنية الغالبة ، وهي جوهرية الأثمان ، فلا يلحق كل ما يسمى ثمناً بحكم الذهب والفضة^٣ .

فلا يصح بعد ذلك الإبقاء على هذه الرواية المرجوع عنها ، وينبغي استبعادها عند ذكر العلل التي افترضها العلماء في ربا الفضل ، ولذلك اختار أتباع هذه المذاهب الرواية الثانية عن أئمتهم أو رجحوها في مذاهبهم .

وهذه الحقيقة يبنى عليها أمور مهمة بشأن النقود المتداولة اليوم ، آثرت عدم الخوض فيها ؛ لأن الأمر يحتاج إلى تحقيق وتفصيل طويلين ليس هذا البحث موضعه .

٥ . المسألة السادسة : الحلف بالطلاق

يفتي اليوم كثير من أهل العلم الحالف بالطلاق إذا نوى بها اليمين ولم يقصد إيقاع الطلاق بأنها يمين فيها كفارة ولا يحسبها طلاقاً ، تقليداً لرأي نقل عن الإمام ابن تيمية . ويصفون الفتوى بإيقاع الطلاق بأنها تشديد على الناس ، ولا أدري لماذا يغفل هؤلاء عما نقله تلميذ ابن تيمية المباشر وهو الإمام الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام حين قال : (ولم يأتنا نص عن أحد من البشر بكفارة من الحلف بالطلاق وقد أفتى بالكفارة شيخنا ابن تيمية مدة أشهر ثم حرم الفتوى بها على نفسه من أجل تكلم الفقهاء فيه ثم منع من الفتوى بها مطلقاً)^٤ .

فهذا صاحب الفتوى يحرمها على نفسه وعلى غيره ويمنعه فقهاء عصره منها بإجماعهم وبأمر السلطان ، فإنه سُجن بسببها . والسؤال المهم هو : على أي مذهب يفتي من أفتى بهذا اليوم ؟ إذا كان لم يصلنا عن أحد من البشر نص يقضي بالكفارة على من حلف بالطلاق ، كما يقول

^١ حاشية ابن عابدين ٦٦/٦ .

^٢ ينظر : شرح فتح القدير ٤/٧ والفواكه الدواني ٧٤/٢ وروضة الطالبين ٣/٣٧٧ والمغني ٤/٣٦ والإنصاف ١٢/٥ و١٦ والمبدع ٤/١٣٠ ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٤٧٠ .

^٣ المصادر نفسها .

^٤ تاريخ الإسلام للذهبي ٢٣/٢٨٥ .

الذهبي . فإن رجوع ابن تيمية عنها يوجب إلغائها فلا تعد رأياً فقهياً ولا يجوز تداولها إلا على سبيل الرواية . وأن ابن تيمية نفسه سمى الحلف بها أمراً مبتدعاً، لم يكن السلف الأوائل قد عرفوه ، أو فعلوه ، فقال : (لم يبلغني عن أحد من الصحابة في الحلف بالطلاق كلام، وإنما بلغنا الكلام فيه عن التابعين، ومن بعدهم ، لأن اليمين به محدثة، لم يكن يُعرف في عصرهم، ولذلك عندما لم يبلغ أبا ثور في الحلف بالطلاق أثر، توقف عنه هو وطاووس في كونه يميناً يوجب الكفارة)^١ وقال أيضاً: (فإن اليمين بالطلاق بدعة محدثة في الأمة ، لم يبلغني أنه كان يُحلف بها على عهد قدماء الصحابة ، ولكن قد ذكروها في أيمان البيعة التي رتبها الحجاج بن يوسف ، وهي تشتمل على اليمين بالله ، وصدقة المال ، والطلاق، والعناق...) فهي إذن مما أحدثه الحجاج ، أو حدث في زمانه، واعتقد الناس أن الطلاق يقع بها لا محالة، فحاولوا إيجاد الحيل للتخلص منها^٢

وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين علماء الأمة سلفهم وخلفهم ، أن الطلاق لا كفارة فيه، وأن اليمين بالطلاق كالطلاق على الصفة ، وأنه لازم مع وجود الصفة^٣ .

الخاتمة

أبرز نتائج البحث :

- ١ . معظم علماء الأمة الإسلامية وردت عنهم آراء شرعية في شتى مجالات العلوم الشرعية ثم عادوا عنها ، وهو أمر حدث في زمن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وإلى حد الآن ، وهو أمر طبيعي لا يمنعه مانع شرعي ولا عرفي .
- ٢ . عودة الفقيه عن رأي رآه ، دليل على إخلاص الفقيه ودقته ، وخشيته لله تبارك وتعالى ، ومؤشر على عدم إصراره على الخطأ الذي يكتشفه ، وربما هو واجب يحتمه تقوى الله ، فالفقيه مبلغ عن الله تعالى حكمه للناس .
- ٣ . لا بد أن يكون هناك سبب وجيه يدعو الفقيه إلى التراجع عن قوله ، كدليل لم يكن يعرفه ثم اطلع عليه ، أو تبين له ضعف دليله الأول ، وصحة دليل يعارضه ، لكن لا بد أن

^١ مجموع فتاواي ابن تيمية ٣٥ / ٢٥٩ و ٢٦٣ و ٢٦٤ وإعلام الموقعين ٣ / ٥٤ وإغاثة اللهفان ٢ / ٨٩ .

^٢ مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥ / ٢٩٠ و ٣٣ / ٣٨ .

^٣ التمهيد ٢٠ / ٩٠ .

يكون الدافع له على الرجوع دليلاً أقوى مما اعتمده في قوله الأول ، وأن لا يحمله على الرجوع هوى أو تعصب أو ميل عن الحق .

٤ . وإذا رجع المفتي أو الفقيه عن رأي رآه ، لم يعد ذلك قولاً له ، بل هو في حكم القول المنسوخ ، لاسيما إذا عُرف أن له رأياً ثانياً متأخراً عن ذلك الرأي ، وصرح بترك رأيه الأول ، أو قال : رجعت عنه ، أو أن الأصح هو قولي الثاني ، فإن لم يُعرف تاريخ أولهما ، أو لم ينص الفقيه على ترجيح أحد قوليه ، فيُعتد بالقولين عن ذلك الفقيه في تلك المسألة .

٥ . إذا ثبت رجوع الفقيه عن قوله ، ولم يكن غيره قال بذلك القول ، فلا يجوز للمقلد العمل به ، وعليه الرجوع عنه إن كان قد عمل به ما أمكن ذلك ، فإن تعذر الرجوع كأن تزوج بموجبه بامرأة وتم الدخول أو حصل له منها ولد ، فلا يلزمه فسخ النكاح إلا إذا كان الرأي يناقض دليلاً قطعياً كقرآن أو سنة متفق عليها أو إجماع مقطوع به فيجب الفسخ حينها . لكن يجوز للمقلد إن كان قادراً على التمييز بين الأدلة أن يصح ما رجع عنه الفقيه إذا دلّ الدليل الصحيح عليه بشرط أن يوجد عالم آخر سبقه إلى القول بهذا الرأي ، حتى لا يكون مبتدعاً قولاً لم يسبقه إليه أحد .

٦ . اختلاف الأقوال المروية في بعض المذاهب عن شيخ المذهب محمول على وجود قولين له في المسألة في وقتين مختلفين ، كالشافعي في العراق ومصر ، وربما كان ذلك بسبب الخطأ في النقل والغلط من الرواة ، كما في أغلب الروايات عن أبي حنيفة وأحمد ، ففي هذين المذهبين إذا لم تصح رواية عن الفقيه تفيد تراجعاً عن قوله ، وجب الأخذ بالأقوى من الدليلين ، لأن أئمة المذاهب نصوا على : أن مذاهبهم هي ما وافق الحديث الصحيح (إذا صح الحديث فهو مذهبي) .

٧ . الأرحج في عقوبة الخمر أنها كانت حداً بلغ أربعين جلدة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما زاده الصحابة فيما بعد إنما كان تغليظاً في التعزير والتأديب ، في بعض الحالات على بعض الشاربين للخمر ، وليس حكماً عاماً للجميع ، ولذلك نجدهم سرعان ما عادوا عن ذلك إلى الأربعين ، لما تأكدوا أن العقوبة حد لا تجوز مجاوزته .

٨ . الأرحج أن الصحابة اتفقوا (لاسيما عمر وعلي رضي الله عنهما) على أن من تزوج امرأة في عدتها من زوج آخر فعليهما التأديب ، ويفرق بينهما إلى حين انتهاء عدة الأول ، ثم تعتد من الثاني أيضاً ، وإن شاء تزوجا بعد ذلك ولا تحرم عليه مؤبداً كما هو مشهور ، لأن ذلك لم يصح عن عمر ، وعلى فرض صحته فقد ثبت رجوعه عنه ليقف مع علي عليه .

٩. الراجح أن أبا حنيفة رجع عن قوله : بأن نهاية وقت المغرب بغياب الشفق الأبيض ، وأن الذي استقر عليه رأيه هو بغياب الشفق الأحمر ، ولا يصح روايته عن أبي حنيفة على أنه رأي له .
١٠. الراجح أن أبا حنيفة رجع عن النهي عن أكل لحم الخيل ، وقال بإباحتها .
١١. الراجح عند أئمة المذاهب الثلاثة غير الحنفية أنهم رجعوا عن قولهم : إن علة الربا في النقدين (مطلق الثمنية) إلى القول بأنها : (جوهر الثمنية ، أو الثمنية الغالبة) . فلا يجوز البقاء على القول الأول لعدم وجود قائل به ، ولا يصح نسبته إلى الأئمة الثلاثة .
١٢. لا يجوز إفتاء من حلف بالطلاق بأن عليه كفارة يمين إذا نوى اليمين ، لأنه لم يقل بذلك أحد من أهل العلم سوى ابن تيمية ، ثم حرمها على نفسه ومنع غيره من القول بها .

المراجع والمصادر

١. الإلتقان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار النشر: دار الفكر - لبنان - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد المنذوب .
٢. أحكام أهل الذمة : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: رمادى للنشر - دار ابن حزم - الدمام - بيروت - ١٤١٨ - ١٩٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاکر توفيق العاروري .
٣. أخبار أبي حنيفة وأصحابه : القاضي أبو عبد الله حسين بن علي الصيمري، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الثانية .
٤. آداب المشي إلى الصلاة : محمد بن عبد الوهاب، دار النشر: مطابع الرياض - الرياض، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم ، ناصر بن عبد الله الطريم ، سعود بن محمد البشر .
٥. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معوض .
٦. أسماء الكتب : عبد اللطيف بن محمد رياض زادة ، دار النشر: دار الفكر - دمشق / سورية - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. محمد التونجي .
٧. أصول السرخسي : محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، دار النشر: دار المعرفة - بيروت .

٨. إعلام الموقعين عن رب العالمين : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد .
٩. إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان : أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: المكتب الإسلامي - مكتب فرقد الخاني - بيروت - الرياض - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عفيفي .
١٠. الأم : محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣، الطبعة : الثانية .
١١. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل : علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي .
١٢. أنوار البروق في أنواع الفروق أو الفروق (مع الهوامش)، تأليف: أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: خليل المنصور
١٣. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء : قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، دار النشر: دار الوفاء - جدة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي .
١٤. إيثار الإنصاف في آثار الخلاف : سبط ابن الجوزي، دار النشر: دار السلام - القاهرة - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: ناصر العلي الناصر الخليلي
١٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق : زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية .
١٦. البحر المحيط في أصول الفقه : بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر .
١٧. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : علاء الدين الكاساني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢، الطبعة: الثانية .
١٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير : سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، دار النشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال .

١٩. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري .
٢٠. تأويل مختلف الحديث : عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٣٩٣ - ١٩٧٢، تحقيق: محمد زهري النجار .
٢١. التجميع شرح التحرير في أصول الفقه : علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح .
٢٢. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلاء، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت
٢٣. التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري .
٢٤. تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١ .
٢٥. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب : فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى .
٢٦. التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني .
٢٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري .
٢٨. تنقيح تحقيق أحاديث التعليق : شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أيمن صالح شعبان .
٢٩. الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة .
٣٠. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان .

٣١. حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد) : سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، دار النشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا .
٣٢. حاشية الرملي الكبير : أبو العباس أحمد الرملي الأنصاري مطبوع بهامش أسنى المطالب : زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري الناشر: دار الكتاب الإسلامي .
٣٣. حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ). ، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٣٤. حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين : شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، دار النشر: دار الفكر - لبنان / بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات .
٣٥. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني : علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود .
٣٦. الحجة على أهل المدينة : محمد بن الحسن الشيباني أبو عبد الله، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثالثة، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري .
٣٧. الدر المختار : محمد علاء الدين الحصكفي ابن علي ، شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي ، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٨٦، الطبعة: الثانية .
٣٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٣٩. روضة الطالبين وعمدة المفتين : يحيى بن شرف النووي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية .
٤٠. سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
٤١. سنن البيهقي الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا .
٤٢. سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي .

٤٣. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك : محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى .
٤٤. شرح فتح القدير : كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية .
٤٥. صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .
٤٦. صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .
٤٧. صحيح مسلم بشرح النووي : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة: الثانية .
٤٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .
٤٩. فتاوى ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم ، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر
٥٠. الفتاوى الفقهية الكبرى: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس دار النشر: دار الفكر .
٥١. الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار النشر: دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
٥٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب .
٥٣. فتح المعين بشرح قرّة العين : زين الدين بن عبد العزيز المليباري، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
٥٤. الفروع وتصحيح الفروع : محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي .
٥٥. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٥ .
٥٦. القواعد : أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة - ١٩٩٩م، الطبعة: الثانية .

٥٧. الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل : عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت .
٥٨. كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية أحمد عبد الحلیم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي
٥٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
٦٠. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي : علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م. ، تحقيق: عبد الله محمود محمد .
٦١. اللباب في الجمع بين السنة والكتاب : جمال الدين أبو محمد علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري الخزرجي المنبجي ، دار النشر: دار القلم - الدار الشامية - سوريا / دمشق - لبنان / بيروت - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، الطبعة: الثانية ، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد .
٦٢. المبدع في شرح المقنع : إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي أبو إسحاق، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠ .
٦٣. المبسوط : شمس الدين السرخسي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت .
٦٤. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر : عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليولي المدعو بشيخي زاده، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: خرح آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور .
٦٥. المجموع : يحيى بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧ م .
٦٦. المحلى : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار النشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي .
٦٧. المحيط البرهاني في الفقه النعماني : أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (المتوفى: ٦١٦ هـ) المحقق: عبد الكريم سامي الجندي ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤
٦٨. المدخل إلى السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، دار النشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي

٦٩. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل : عبد القادر بن بدران الدمشقي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠١م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي .
٧٠. المدونة الكبرى : مالك بن أنس، دار النشر: دار صادر - بيروت .
٧١. مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت .
٧٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني .
٧٣. المستدرک علی الصحیحین : محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
٧٤. المسودة في أصول الفقه تأليف: عبد السلام + عبد الحليم + أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، دار النشر: المدني - القاهرة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
٧٥. المصنف : أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣م، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .
٧٦. مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى : مصطفى السيوطي الرحباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م .
٧٧. معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد. البيهقي. الخسروجدي ، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - تحقيق: سيد كسروي حسن .
٧٨. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : محمد الخطيب الشربيني، دار النشر: دار الفكر - بيروت .
٧٩. المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني : عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥م، الطبعة: الأولى .
٨٠. موطأ الإمام مالك تأليف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - مصر - ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .
٨١. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير.، دار النشر: دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٢. الهداية شرح بداية المبتدي : أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني
المرغيني، دار النشر: المكتبة الإسلامية .